

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة : العلوم المالية والمحاسبة

دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة في مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة

تحت إشراف الأستاذ :

د. عتو الشارف

مقدمة من طرف الطالب :

بلغليم عبدالقادر

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضرا	جامعة مستغانم
مقررا	عتو الشارف	أستاذ محاضرا	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضرا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة : العلوم المالية والمحاسبة

دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة في مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة

إشراف الأستاذة

عتو شارف

مقدمة من طرف الطالب :

بلغليم عبدالقادر

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			جامعة مستغانم
مقررا			جامعة مستغانم
مناقشا			جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017/2018

# تشكر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد قالوا قديما " من كان في نعمته ولم يشكر خرج منها ولم يشعر "

ولأنه لا شكر قبل شكر الله العالي الرزاق الذي منحنا الصحة ووهبنا العقل وهدانا به النور العلم ووقانا من ظلمات الجهل ، فهو الذي قال : " وإن شكرتم لأزيدنكم " لذلك فإن شكر الله واجب وعلى كل واحد منا ، ولا أفضل من قول : " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

ولأن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، ومن أسدى معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوه "

واعترافا بالجميل يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من أعاننا في إنجاز هذا العمل المتواضع ، على رأسهم الأستاذ "عتو شارف " ، نتقدم لهم بجزيل الشكر ، أطال الله في عمره.

كما نشكر كل من قدم لنا معروف " لوجه الله ... إلى كل هؤلاء ألف شكر وتقدير وجزاكم الله عنا ألف خير

# إهداء

إلى من كلله الله بالهيبه والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..

" أنت أبي العزيز أطل الله في عمرك "

إلى بسمه حياتي و سر وجودي .. إلى معنى الحب و الحنان و التفاني.. إلى من كان دعائها سر نجاتي إلى أعلى الحبايب ..

" أنت أمي الغالية أطل الله في عمرك "

إلى أخواتي

إلى من تحلو بالصدق و العطاء وتميزوا بالوفاء .. إلى من معهم سعدت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

" أصدقائي الأوفياء "

" إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي "

شكرا جزيلا

## الفهرس

	تشكرات
	الإهداء
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	الفهرس
	المقدمة العامة
21-01	الفصل الأول مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي
01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
02	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
04	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية
08	المطلب الثالث: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي
09	المطلب الرابع: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية
12	المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي
12	المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي
14	المطلب الثاني: اقسام نظام المعلومات المحاسبي
15	المطلب الثالث: إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي
17	المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظم المعلومات الأخرى
21	الخلاصة
42-23	الفصل الثاني الإدارة نظم المعلومات
23	تمهيد
23	المبحث الأول: أهمية النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
23	المطلب الأول: وظائف النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية
28	المطلب الثاني: أثر نظام المعلومات على نشاط المؤسسة
30	المطلب الثالث: مستخدمي النظام المعلومات المحاسبي
32	المبحث الثاني: مدى التوافق بين النظام المعلومات المحاسبية وأهداف المؤسسة
33	المطلب الأول: أوجه التوافق بين نظام المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة
34	المطلب الثاني: أوجه التعارض بين نظام المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة
39	المطلب الثالث: قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة
42	الخلاصة
59-44	الفصل الثالث دور نظام المعلومات المحاسبي في تسيير مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة

44	..... تمهيد
45	..... المبحث الأول : ماهية المؤسسة.....
45	..... المطلب الأول : تعريف المؤسسة متيجي.....
48	..... المطلب الثاني : تحليل الهيكل التنظيمي.....
50	..... المطلب الثالث : وظائف الأقسام حسب الهيكل التنظيمي.....
53	..... المبحث الثاني : نظام معلوماتي معتمد بمؤسسة "متيجي".....
53	..... المطلب الأول : النظام معلوماتي المعتمد في المؤسسة "متيجي".....
55	..... المطلب الثاني : فوائد هذا النظام SAP وأثره على المؤسسة "متيجي".....
56	..... المبحث الثالث : علاقة المعلومات المحاسبي بالتدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي".....
56	..... المطلب الأول : أوقع عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي".....
56	..... المطلب الثاني : حماية المعلومات المحاسبية من خلال التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي".....
57	..... المطلب الثالث : علاقة نظام المعلومات بأداء التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي".....
58	..... الخلاصة .....
60	..... الخاتمة العامة .....

المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	إسم الشكل	رقم
02	مرحلة تحويل البيانات إلى معلومات	01-01
07	خصائص المعلومات المحاسبية	02-01
30	معلومات نظام المعلومات المحاسبي المجمع الداعمة لمستويات القرار	01-02
50	هيكل مؤسسة متيجي	01-03

قائمة الجداول

الصفحة	إسم الجدول	رقم
04	تمييز بين البيانات والمعلومات	-01



# المقدمة العامة

في ظل تحديات و رهانات العولمة المعلوماتية، أصبح لزاما على أصحاب القرار في كل المؤسسات الاقتصادية تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة، يمكنهم الاعتماد عليها في صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة.

و ذلك ناتج من بيئة اتخاذ القرارات التي أضحت بالغة التعقيد وسريعة التغيير، متسمة بقلّة اليقين وعدم التأكيد، مما يؤدي غالبا إلى ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة للنتائج والأهداف المراد تحقيقها.

فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات صنّاع القرار في مختلف المستويات المختلفة للإدارة الحديثة، والممارسات الإدارية المعتمدة على امتلاك مهارات لإدارة الاعمال والأساليب الكمية المستخدمة في قياس التدفقات المالية الداخلة و الخارجة من المؤسسة، و التي تساعد في الاعتماد على المعلومات الكمية القابلة للقياس المدعمة للحقائق، والتي تستفيد من قوة النماذج الإحصائية والرياضية في التحليل، دون تحيز شخصي في التوصل إلى القرار الأمثل.

وفي إطار التحولات المتسارعة و الاهتمام المتزايد بالمعلومات و تطور وسائل الجمع والتخزين و معالجة و بث المعلومات ووسائل الاتصال و التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة و خارجها مع المؤسسات الأخرى ، و تزايد الاهتمام بتقنيات المعلومات و الاتصال وكذا ضخامة حجم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، و ارتباطها بالمؤسسات من حولها باعتبارها نظاما مفتوحا يؤثر بالبيئة الخارجية و يتأثر بها ووجود القوي الراضة للتغيير.

و من هذا المنطلق نجد أننا بصدد طرح تساؤل رئيسي متمثل اساسا في:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ؟

#### 1. التساؤلات الفرعية:

كما يمكننا ان نطرح الاسئلة الثانوية التالية:

- ما مدى استجابة المؤسسة لتطبيق نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة ؟
- ما هي المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية؟
- نظم مساندة القرارات إلى حل المشاكل في إدارة المؤسسات و القضاء على التداخل في أداء المهام ؟

● **الفرضية الأولى:** أدى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة من : المعلومات – النظام- خصائص المعلومات – نظام المعلومات إلى الوصول إلى المفهوم العام لنظم المعلومات بما تشمله من أنظمة و مقومات هذه الأنظمة و بالتالي الدور الفعال الذي تلعبه هذه المفاهيم في تسيير المؤسسة الاقتصادية و بالتالي الدور الفعال الذي تلعبه هذه المفاهيم في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

● **الفرضية الثانية:** إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكل المؤسسة سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة و القضاء على التداخل في المهام بين ال وظائف المختلفة داخل المؤسسات ، و تصمم النظم بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه.

- الفرضية الثالثة: تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية والتي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من : نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية المختلفة.

#### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من خلال أهمية نظام المعلومات التي لا يكتمل أهميته إلا إذا نظمت وجسدت في شكل أنظمة معلومات فرعية ومتكاملة في نفس الوقت، وهذا ما افتقدته المؤسسة الجزائرية لذا يقع على عاتق المؤسسة الوطنية السير قدما نحو إعداد النظم الإدارية تتفرع بحسب عدد وظائفها وأنشطتها تعمل على توفير وانتاج المعلومات الإدارية اللازمة والتي لها تأثير على نشاطها، ولعل أهم النظم الفرعية الواجب إعدادها، نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومة المحاسبية الملائمة المتعلقة بالمؤسسة من جهة وبتزويد أو توصيل هذه المعلومات للأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية ، مصلحة الضرائب، الدائنون المستثمرون...إلخ

#### 2. أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع نظام المعلومات المحاسبي من المواضيع الهامة بالنسبة لإدارة الاعمال و لهذا يقتضي منا الإلمام بمختلف جوانبه، و السبب الرئيسي في اختيار هذا الموضوع يعود أساسا إلى عدم التطرق إليه من طرف الاقتصاديين و الباحثين في هذا المجال على حد سواء ، و حتى و إن وجدت دراسات مماثلة إلا أنها درست من ناحية نظرية و في ظل نظام المعلومات المحاسبي السابق بصيغة بحتة ، كما لا تشمل دراسة تفصيلية و تحليلية نتيجة عدم استحداث الموضوع و ترقيته إلى التطبيق الميداني في شكل دراسة تطبيقية في مؤسسة اقتصادية، بالإضافة إلى أسباب ثانوية كترغبي الشخصية في معالجة هذا الموضوع و الاجتهاد فيه ضف إلى ذلك الإمكانيات الوسائل المتاحة لذلك كالمراجع، و الاجهزة المستخدمة في الجانب المحاسبي من حاسب آلي، النظام المحاسبي المالي الجديد..... الخ

#### 3. أهداف البحث:

تهدف الدراسة أساسا إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي و دوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة و انه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح ، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل : خفض التكاليف ومنع الإسراف ، تحسين الإنتاجية ، إرضاء المستهلكين ، النمو وتنويع المنتجات ، تحسين الجودة ، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف ، وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك ، كما تهدف الدراسة كذلك إلى تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبي و ما مدى استجابة المؤسسة الاقتصادية لهذا النظام.

4. المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع و الإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم مزيج من المناهج التي تتلاءم و الدراسة التي نقوم بها بحيث نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض و وصف مكونات و مضمون نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية و دوره في تأدية المهام المتعلقة به ، و كذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة كما نستعين بالمنهج التحليلي الذي يناسب شرح و تحليل الإحصائيات و الجداول المتعلقة بالدراسة, بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي الذي نستخدمه في استخلاص و استنباط أهم النتائج.

5. هيكل الدراسة:

بناءً على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقا ، في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على التقسيم إلى 3 فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : الذي كان تحت عنوان مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي وتم تقسيمه إلى مبحثين

الفصل الثاني : الذي كان تحت عنوان الإدارة نظم المعلوماتي وتم تقسيمه إلى مبحثين

الفصل الثالث التطبيقي : كان تحت عنوان دور نظام المعلومات المحاسبي في تسيير مؤسسة المطاحن

الكبرى للظهرة وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

الفصل الأول

مدخل إلى نظام

المعلومات المحاسبي

## تمهيد

يمثل نظام المعلومات المحاسبي بنك المعلومات المحاسبية وتمثل المعلومة المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ومعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة للمستخدمين والأكثر صلاحية في القوائم المالية في المؤسسة، والاستفادة من المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص المتوفرة فيها بل يعتمد على فعالية نظام المعلومات المحاسبي وكفاءة المسيرين في المؤسسة، وعليه من أجل الإلمام بالمعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

## المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

للبينات والمعلومات المحاسبية مكانة هامة ومركزية ضمن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة بحيث ليس بالإمكان اتخاذ قرار فعال وتنفيذ ما لم يتم جمع المعلومات الكافية والمناسبة، حيث أن المعلومات المحاسبية الصحيحة والسريعة تقلل من خطر اتخاذ القرارات الخاطئة.

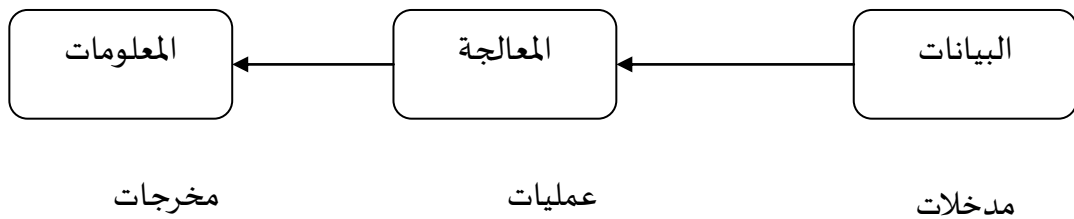
## المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم البيانات

توجد عدة مداخل لبيان مفهوم البيانات من بينها:

- البيانات هي عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات، وقد تأخذ شكل أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات المنشأة<sup>1</sup>.
  - البيانات عبارة عن الأرقام والأصوات والصور المرتبطة بالعالم الواقعي، وهي كذلك المادة الخام التي تجمع بناء على ما يحصل من أفعال وأحداث بطريقة تسجيلية وبالتالي تعتبر الحاضنة الأساسية لمعطيات أرق تنبثق عنها المعالجة يشق ألوان وأشكالها<sup>2</sup>
- ومنه نستنتج أن البيانات هي موارد وحقائق خام ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، والشكل التالي بين مرحلة تحويل البيانات إلى معلومات بعد مرورها بمرحلة المعالجة

شكل رقم (01-01): مرحلة تحويل البيانات إلى معلومات



المصدر: احمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 44.

<sup>1</sup> عصام فهد العريبي، زياد احمد الزغي، نظم المعلومات المحاسبية أمدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2007، ص 6

<sup>2</sup> سعيد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 15

ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومة المحاسبية نستعرض بعضها:

- عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المعلومات بأنها المعرفة المشتقة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة<sup>1</sup>؛
- وتعتبر المعلومة في رأي TONE "عبارة عن معرفة مشتقة من تنظيم تحليل البيانات، أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- يقصد بالمعلومات البيانات التي تم معالجها حتى تسيح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها وقد عرفت المعلومات على أنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجها والتقرر عنها بواسطة نضم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"
- كذلك يمكن تعريف المعلومات على أنها تلك المعلومات المتضمنة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بنظمه الفرعية المختلفة، أي تلك المقرر عنها في القوائم المالية والتقارير المالية.
- المعلومة المحاسبية هي بيانات تم توضيحها وتفسيرها وتعديلها بهدف الاستفادة منها وتسخيرها للاعتماد عليها ففي القيام بالدراسات أو الأبحاث أو تغيير السلوك وردود الأفعال لدى الأطراف المتلقية والمستخدم لها.
- كما تعرف المعلومات على أنها البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات، كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكبر نفعا للمستقبل، والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية، إذن تعتبر المعلومات موارد مهم من موارد أي منشأة.
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المعلومات هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمعالجة، الناتجة عن مخرجات نظم المعلومات والتي على ضوءها يتم اتخاذ القرارات والمربطة ارتباطا تاما بالمعرفة، وعليه فإن المعرفة هفي حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة وهي التي تمكن من يمتلكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص. 168

<sup>2</sup> معمري إلياس، نظام المعلومات كأداة مساعدة عل اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير دولي إستراتيجي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014، ص .



ومن هنا يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات وفق الجدول التالي :

جدول رقم (01-01) : تمييز بين البيانات والمعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنطص	منتظمة ضمن هيكل
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على العيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبيرة جدا	صغيرة نسبيا لحجم البيانات
القرارات	لا يمكن اتخاذ قرار عليها	يمكن أن يتخذ القرار عليها

#### المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

إن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، والتمييز فيما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى.

هناك نوعان من الخصائص خصائص رئيسية وخصائص ثانوية.

##### 1. الخصائص الأساسية:

هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين وتتمثل في

##### 1.1. الملائمة

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار، أي تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين الداخليين وذلك مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن يتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2007، ص 16

- الملائمة في التوقيت: إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم بتوقيت مناسب يساعده في اتخاذ القرار المناسب، بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمان غير كاف أو توقيت غير ملائم.
- القدرة على التنبؤ في المستقبل: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم وتحسن من قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، ويمكن للمعلومات والتقارير المالية أن تقوم بهذا الدور من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية حين تبدر القوائم المالية.
- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: يقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناء على هذه التوقعات<sup>1</sup>

1.2. الموثوقية (المصدقية): تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها وتتكون من:

- أ- التمثيل الصادق: يقصد به التمثيل الصادق للعمليات المالية بشكل معقول، وفي بعض الحالات تكون المعلومة بمستوى أقل من التمثيل الصادق.
- ب- الجوهر فوق الشكل: أي المحاسبة عن العمليات طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.
- ت- الحياد: أي أن البيانات المالية خالية من التحيز، ولا يجب عرض المعلومات بصورة تظهر النتائج المرسومة مسبقاً، وهذا الشرط يشير إلى غياب القصد في التحريف أو تغيير المعلومات لغرض التأثير على المستخدم بغية الوصول إلى نتيجة معينة، أي خلو المعلومات من التحيز
- ث- الحيطة والحذر: ويقصد بالحيطة والحذريين درجة من الحذر في وضع التقديرات المختلفة<sup>2</sup>
- ج- الاكتمال: يعني به أن المعلومات الملائمة هي المعلومات الكاملة، أي المكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها ولا تكون ملائمة، سواء كانت المعلومات قابلة للقياس أو غير قابلة له.

<sup>1</sup> أكرم يحيى علي شامي ، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2009 ص 40.

<sup>2</sup> محمد بن جاب الله ، دك ومكانة نظام المعلومات في تحسس مبيعات المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017 ، ص 19.

1.3. قابلية المعلومات للفهم: لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرتها من استخدامها أو ثقافتهم من ناحية أخرى.

2. الخصائص الثانوية:

وهي الخصائص التي يتيح وفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل وتوفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية، وتتلخص هذه الخصائص في

1.2. قابلية المعلومات للمقارنة: يسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة أملا في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسرى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمؤسسات المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها، وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلا إجراء مقارنة قبل ضمان خاصية الثبات، فمثلا: قيمة رقم الأعمال لمؤسسة ما والخاص بالسنة الحالية ليس له قيمة ما لم يقارن بقيمة في السنوات السابقة<sup>1</sup>

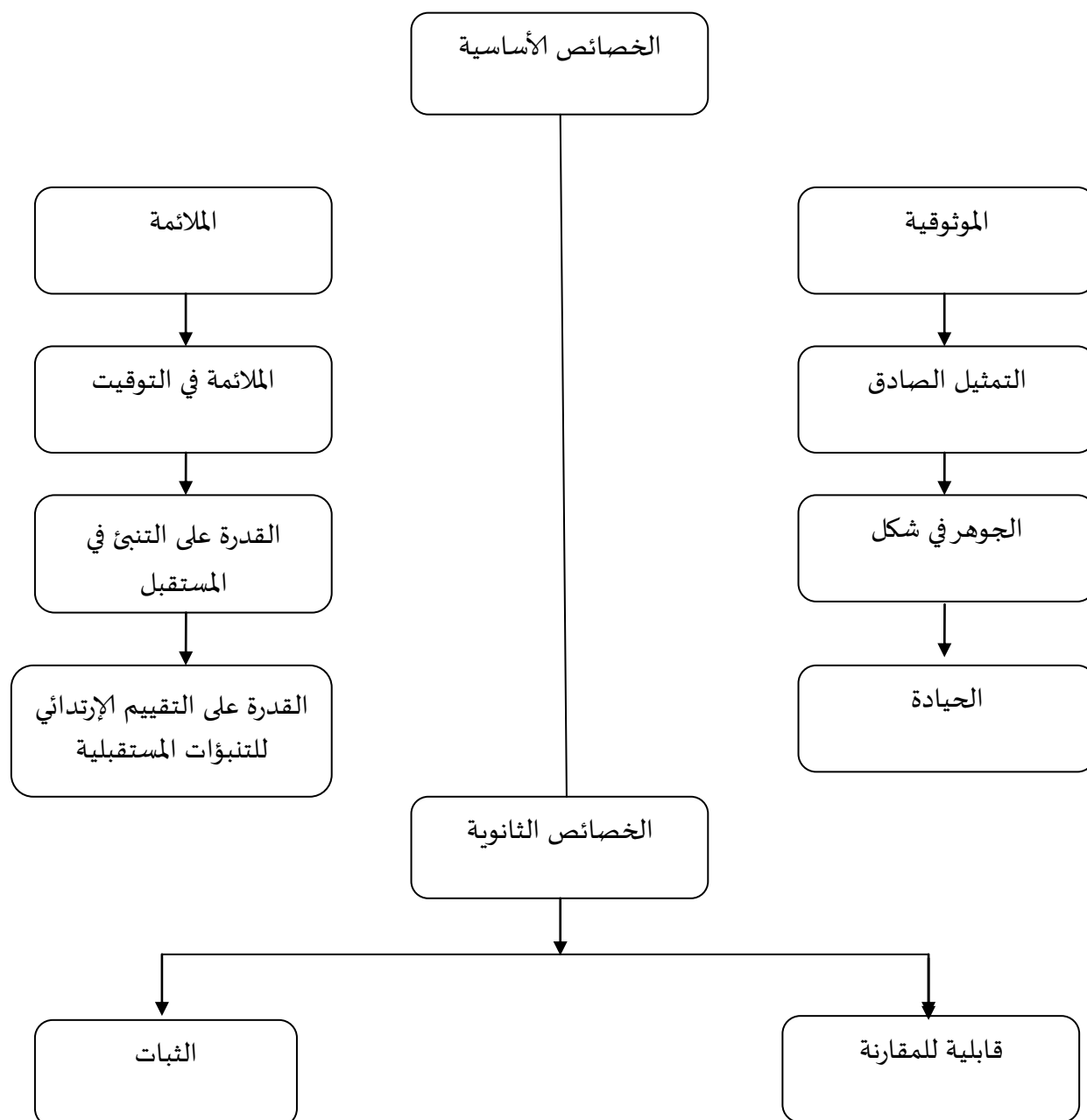
2.2. الثبات: يعني ذلك أن القواعد والسياسات والمبادئ المستخدمة في الحصول على المعلومات المحاسبية في المؤسسة ثابتة من فترة لأخرى<sup>2</sup>.

والشكل التالي يمثل الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية

<sup>1</sup> عليوات سالم، شلوش فاطمة، نظام المعلومات في اتخاذ القرارات بالمؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ألكفي محمد، البوير، 2014، ص 7

<sup>2</sup> قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زايد هاشم يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص 37

الشكل رقم (01-02): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر من إعداد الطالب إعتقاد على قاسم المحسن إبراهيم الحبيطي وزايد هاشم يحي ساقا ، مرجع سبق ذكره

## المطلب الثالث : أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

أ. أهمية نظام المعلومات المحاسبي :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظاما كليا للمعلومات يتكون من عدد من النظم الفرعية منها: النظام المحاسبي، النظام المالي، النظام الإنتاجي، النظام التسويقي، نظام المشتريات والتخزين، نظام الأفراد (العاملين)، وتعمل هذه النظم مع بعضها البعض بصورة مترابطة وبشق متبادل في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها المؤسسة ككل.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات عرفتو المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة انطلاقا مما يلي<sup>1</sup> :

- 1- نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن المؤسسة؛
- 2- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات؛
- 3- يمكن لنظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة
- 4- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة.

ب. الأهداف

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأهداف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، برقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طرق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية

أ. تشغيل البيانات : تتكون من

- تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة:

<sup>1</sup>قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة الحدااء، العراق، 2003 ، ص23

- تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين ؛
  - تسجيل العمليات في الأوقات دورية محددة ؛
  - إرفاق مستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.
- ب. توصيل المعلومات : تتم عملية توصيل المعلومات ذلك
- توصيل المعلومات بالأطراف المهتمة بها ؛
  - توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
- ت. تحقيق الثقة بالبيانات :

- التحقق من أن الكل العمليات تم تسجيلها؛
  - التحقق من التسجيل المعلومات في فترات دورية؛
  - الترحيل على الفترات الدورية ؛
  - التأكد من صحة الأرصدة.
- ث. تحقيق حماية الأصول : وتتمثل في :

- تحقيق المحاسبة عن الأصول عند النقاط الإنتقال والحياسة لها؛
- فصل مهمتي مسك الدفاتر وحياسة الأصول.

#### المطلب الرابع: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup> :

- التحقق من دقة وسلامة المدخلات باعتبارها عنصرا حيويا للوقاية من حدوث الأخطاء ومنع الوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات؛
- توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة؛
- تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي؛
- تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية.

<sup>1</sup> بسام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ص 17-19

والاعتبارات التي يجب مراعاتها هي كالتالي:

1. الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات:

هناك العديد من الاعتبارات المرتبطة هذه رتهدف إلى التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:

- تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات؛
- اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسب؛
- وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام؛
- تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات؛
- الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال نماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها؛
- تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال .

2. الاعتبارات المرتبطة بالمعالجة:

تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة والتي تتمثل فيما يلي:

- توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة؛
- اختيار وتحديد مجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات؛
- تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق حديث والاسترجاع؛
- تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها؛
- تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات.

3. الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات:

تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها، ويعتبر الالتزام بهذه العوامل أساسا موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي :

- تحديد نوع وطبيعة المعلومة المطلوبة وطريقة إنتاجها؛

- تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وثوثيقها؛
- تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية؛
- تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها؛
- تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستخدمين؛
- تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

#### 4. الاعتبارات المرتبطة بالاحتياجات الإدارية:

- لأغراض تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية فإن هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا التالية
- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.
  - أن تساهم في تفعيل دور الإدارة في مجال المراقبة وتنفيذ الأنشطة والعمليات .
  - أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف.
  - أن يتم توصيلها إلى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.
  - أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لها
  - أن تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الأداء.



## المبحث الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة ، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الإقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي، ما يمكن نظام المعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظم التشغيلية ، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة ، والتي تخص المؤسسة ، وتحويلها إلى معلومات تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارات.

## المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية نتناول بالدراسة والتحليل البعض منها لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يقوم على الأسس التالية :

## 1- مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما :

أ. شرط إجباري: ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

ب. شرط اختياري: ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية القصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته سواء تكلفة مادية مثل: وسائل، أفراد أو تكلفة معنوية مثل الثقة والإرتياح الأطراف الأخرى ، لضمان استمرار النشاط بشكل جيد.

## 2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير

هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها. إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة، والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

## 3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير

ما دام الفرد هو الثروة الحقيقية للمنظمة وأن أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم ، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا في نقطت :

- خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليتها وأهدافه المسلم بها ، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى إهيار النظام؛

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك سرعة إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأدنى تكلفة.

4- مبدأ الهيكلية : إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها لإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية :

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا؛

- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة؛

- تحديد وسائل وأساليب الرقابة.

وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج من حيز التطبيق ما لم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وحيد.

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي

6- مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليوافق كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

7- مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير كنتاج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادراً على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

#### المطلب الثاني: اقسام نظام المعلومات المحاسبي:

و ما يمكن تمييز كافتصديين انه لا يمكن ان يحق نظام المعلومات المحاسبي الغرض والهدف المراد لو لا مكوناته و اقسامه التي تتلاءم مع اهداف النظام ككل , و من هنا يمكن استعراض اهم المكونات اساسية لنظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة اساسا في<sup>1</sup>:

#### 1- وحدة تجميع البيانات:

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

#### 2- وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليومية المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف. ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل:

أ. المعالجة الجزئية (المتوازنة): حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلاً برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد...إلخ.

ب. المعالجة المتكاملة: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي

وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات: حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.
- تكامل الإجراءات: أي حدا مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به.
- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث:

<sup>1</sup> أحمد لعماري، "طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيزر، بسكرة، العدد 01، 2001، ص 58-60

- يسمح بهيكله المعطيات بالطريقة الأكثر تناسباً مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسمو به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.
- عموماً تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل، يسمح هذا للبرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

### 3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

### 4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

تزدوننا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقه وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلاً والأطراف الداخلية كالمسيرون مثلاً.

### 5- وحدة التغذية العكسية<sup>1</sup>: مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف

### المطلب الثالث: إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر عملية تصميم الأنظمة المحاسبية حديثة العهد ، مما يؤدي إلى عدم وجود إجراءات وقواعد ثابتة يمكن أن يكون لها قبولاً عاماً في التطبيق ومع ذلك فإنه يمكن تصور إجراءات تصلح كنقاط استرشاد لمصمم النظام المحاسبي، وله أن يضيف إليها أو يختصر منها ما يراه غير مناسب تبعاً لبيئة المؤسسة ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ما يلي<sup>2</sup>

#### 1. دراسة طبيعة المؤسسة والهيكل الوظيفي واحتياجاته من البيانات:

وتعتبر أولى مهام مصمم النظام التعرف على المناخ والبيئة التي يعمل فيها إطارها ويتحقق له هذا الأمر من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة النشاط. وتفيد هذه المعلومات في وضع تصور عام لديه عن المؤسسة، وتخيل نوعية البيانات التي يمكن تداولها بين أقسامها، ويمكن أن يقوم المصمم في هذه الحالة بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة.

#### 2. دراسة النظام المحاسبي القائم:

<sup>1</sup> برهان صبا الحلو ، اثر إستخدام نظام وتكنولوجيا المعلومات علاوة الخادمتا المصارفية المتكاملة في البنوك منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 3000 ص34

<sup>2</sup> عوض منصور ومحمد أبو النور ، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر ، ط 2 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ص22

بعد أن يحق مصمم النظام التعرف على جوانب العمل في المؤسسة موضع الدراسة وأثناء تصور عام من عمل داخل أقسامها. تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم على التعرف على درجة الكفاية ما بها من تفضيلات للوفاء من باحتياجات المؤسسة من البيانات من نقاط الضعف والقوة في النظام. ويمكن أن تتم هذه المهمة من خلال الخطوات التالية:

- الحصول على صورة من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة ، ويستطيع في هذه اللحظة تقييم هذه التقارير على ضوء التصور العام الذي نوصل إليه في المرحلة السابقة ، إلا أنه ينبغي في هذه المرحلة الحصول على آراء المسؤولين في هذا الصدد من خلال إعداد قوائم الاستقصاء تتعلق بهذه التقارير وتوزيعها على مستخدمي تداول البيانات لها ، علاوة على المقابلات الشخصية التي يمكن أن تتم معهم.
- الحصول على نسخ من دفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وكيفية إجراء التسجيل بها.
- الحصول على المعلومات السابقة ودراستها بعناية.

حيث يهتم خبير التصميم في هذه المرحلة بالتعرف على تفاصيل المستندات والغرض منها وكيفية إعدادها ومصادر البيانات الواردة فيها، كما يهتم بالتعرف على علاقات المستندات ببعضها البعض.

### 3. التخطيط لمعالجة النظام القائم وبناء نظام جديد:

في المرحلة السابقة يكون التصميم في وضع يمكنه من الانتقال إلى إجراء التغيير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرد بل عليه التعرف على احتياجات إدارات المؤسسة، وبلورتها في عدة اقتراحات بديلة، ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال إتباع الخطوات التالية:

- عقد مؤتمرات بمساعدة كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويتم في هذه المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم لنقاط الضعف في النظام القائم والاقتراحات البديلة لعلاجها، وينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بالأهداف أهداف المؤسسة.
- عند الوصول إلى اقتراح متفق عليه يقوم خبير التصميم بوضع تفاصيل بهذا الاقتراح وتشمل هذه التفاصيل إجراءات إعداد كل مستند وعدد صور كل مستند ونوعية البيانات الواردة به ودورته بين إدارات المؤسسة وأقسامه.

علاوة على ذلك فإن هذه التفصيلات يجب أن تتضمن أساسيات الدليل المحاسبي الذي يمكن تطبيقه إما في حالة إجراء التعديلات في بعض إجراءات النظام المالي فإن عليه توضيح علاقة هذه التفاصيل بباقي النظام والتحقق من تكامل النظام.

## 4. تصميم نماذج واجراءات النظام الجديد:

تتمثل هذه المرحلة في إعداد وكتابة التقارير النهائية لعمل خبير التصميم وللإجراء ذلك يقوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير للنظام الجديد ، حيا يعد مصمم النظام بموجب ذلك تقريراً يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات. وفي نهاية التقرير يضع صورة تفصيلية للدليل المحاسبي المرتبط بهذا النظام موضحاً به تفاصيل الحسابات التي يمكن استخدامها من خلال هذا الدليل.

## 5. إجراءات تنفيذ الجديد:

بعد أن يقدم خبير التصميم تقريراً عن النظام الجديد وموافقة الإدارة على الاقتراحات الواردة به تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقتر ، وتعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام ويتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقرير المقدم ، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ في خطوتين هما:

## أ. الإعداد لتنفيذ النظام:

تبدأ هذه المرحلة بعقد دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام واجراءات تطبيقية ويتم في هذه المرحلة شر إجراءات النظام الجديد وكيفية تطبيقه واعداد المستندات والدورات التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل بالدفاتر وكيفية إعداد التقرير ، ويقوم خبير التصميم في هذه المرحلة بالإجابة على استفسارات العاملين بشأن النظام الجديد وتفصيلاته.

## ب. إنشاء النظام الجديد وتنفيذه:

يتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد حيث تبدأ المؤسسة بطبع نماذج المستندات والتقارير تبعاً لحاجة عملياته ، ويتم الانتقال للنظام الجديد من خلال تشغيله أولاً لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم واجراء المقارنة بين نتائج كلا النظامين واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل النظام.

وبانتهاء فترة تطبيق النظام الجديد تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت وعليه أن يقدم تقريراً نهائياً بذلك موضحاً به ما اتبعه من إجراءات وما انتهى إليه من نتائج بصدد تطبيق النظام الجديد و توصياته النهائية بشأن أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام مستقبلاً لزيادة فعاليته في إنتاج المعلومات.

## المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظم المعلومات الأخرى

لكي تتم عمليات التنسيق والتكامل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الفرعية الأخرى في المؤسسة لابد من دراسة العلاقة بينهما وتوضيحها لمعرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة بصورة واضحة وتحديد موقعه على شبكة المعلومات فيها<sup>1</sup>

## 1- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمالية:

تختص الإدارة المالية بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للمؤسسة وتحديد مصادرها وأوجه استخداماتها بكفاءة وفاعلية، حيث يهتم بمقابلة الالتزامات المالية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسة وصولاً إلى أهدافها المنشودة.

وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية، وهي كالتالي:

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والتحليلات المتعلقة بكيفية التوصل إلى ذلك (قياس الربح وتحليلاته)، فضلاً عن توفير البيانات الخاصة بتخطيط الربح وتحليلات التعادل.
- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، كذلك قائمة التدفقات النقدية، في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال واستخداماتها في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.
- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للبيانات المحاسبية التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الديون ومدى القدر على الوفاء بالالتزامات المالية... الخ.
- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بأعمالها الملقاة على عاتقها وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية بصورة عامة.

## 2- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للإنتاج:

يتركز النشاط الرئيسي لإدارة الإنتاج في استخدام الموارد المتاحة للعمليات الإنتاجية بكفاءة اقتصادية في سبيل الحصول على المنتجات المرعوبة سواء كانت سلعا أو خدمات.

<sup>1</sup> قاسم محمد الهببتي ، زياد ألسكي ، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة حدياء العراق ، 2003 ص 42

ومن خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبية من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي أولاً بأول ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .

- معلومات عن تكاليف الإنتاج ومتوسط تكلفة الوحدة والتحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مركز وحدات الإنتاج.
  - معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي.
  - معلومات تساعد على تخطيط الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع وبدائل الإنتاج، من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.
  - المساعدة في وضع تقديرات وموازنة الإنتاج والتعبير عنها بصورة قيمية.
  - توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام المحاسبة، المسؤولية والتكاليف المعيارية.
- 3- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمشتريات والتخزين:

يتعلق نشاط إدارة المشتريات بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة، والوقت المناسب للشراء، بالإضافة إلى اختيار المواد المناسب، ويرتبط النظام الفرعي للتخزين بإدارة المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون. يعتبر نظام المعلومات المحاسبية المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين، ومن هذه المعلومات مايلي:

- معلومات تحليلية بالكمية والقيمة عن عمليات الشراء والتخزين والصرف والرصيد لمختلف المواد؛
- معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي تصبح غير صالحة للاستعمال، وذلك للتخلص منها في الوقت المناسب وحتى لا تشكل عبئاً على تكاليف التخزين؛
- معلومات تساعد في تخطيط المخزون، وتحليل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين والمواد؛
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة الشراء.



4- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للتسويق:

يختص النشاط التسويقي في تحقيق المبيعات اللازمة من منتجات المؤسسة الاقتصادية في ضوء سياسات البيع الموضوعية وحجم المبيعات اللازم تحقيقه وفق التسعير المستهدف.

ويعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفير المعلومات اللازمة وضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي ومن هذه المعلومات مايلي:

- إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة المؤسسة الاقتصادية؛

- ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات، عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن: التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات، إيجاد أسواق أو وضع سياسات تسويقية متطور

- مساعدة في وضع تقديرات موازنة لعملية التنبؤ والتحليلات الخاصة بالمبيعات.

5- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للأفراد:

تختص بإدارة الموارد البشرية بالعمل على توفير الاحتياجات منها وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدامها، يمكن لنظام المعلومات المحاسبية أن يوفر معظم المعلومات اللازمة والتي تساعد النظام الفرعي للأفراد في تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة ككل، ومن هذه المعلومات مايلي:

- معلومات عن التغيرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد؛

- توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات وأسبابها؛

- معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وأثارها المتوقعة.

## الخلاصة الفصل

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات تزداد كلما كان هناك كم كبير من البيانات التي تنشأ عن القيام العديد من العمليات الاقتصادية، يهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين، وعليه فإن أية مؤسسة يمكن أن يكون لديها نظاما يتكون من عناصر الأساسية المتمثلة بكل من: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، ولكي يصبح نظاما للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن نساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها ولا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة يمكن الاستعادة منها مرة ثانية كمدخلات في النظام.

يمثل نظام المعلومات في أية مؤسسة حلقة الوصل بين كل من مركز القرارات ومركز التنفيذ فيها، وذلك من خلال تأمين العلاقة بين هذه المكز وبالتالي بين النظام الكلي المتمثل بالمؤسسة الاقتصادية والنظم الأخرى المؤثر في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها. ولو نظرنا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم لوجدنا أن المؤسسة تعد نظاما كلياً يتكون من عدة نظم فرعية يمثل نظامي المعلومات المحاسبية والإدارية أحد أبرز هذه النظم، وبالتالي الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة اقتصادية، وتأتي من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل ولربط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية بكافة نظمه الفرعية ونظام المعلومات الإدارية بكافة نظمه الفرعية، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف منها: خفض تكاليف إنتاج المعلومات لازمة للجهات المختلفة، تقليل الوقت والجهد اللازمين في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين.

ونظر لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية لإدارة، ومن هذه النظم الفرعية تشكل مجموعة من الاختصاصات العلمية المتنوعة، فإن الأمر يتطلب وجود فرق عمل يضم كافة هذه الاختصاصات وبالتالي تقسيم العمل بينها بما يحقق التنسيق والربط والتكامل بين بعضها البعض. وكضرورة حتمية للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر يتطلب مواصلة تطوير، ومهارات الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال دورات التعليم المستمرة ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدون إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولاً إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى مؤسسة ككل إلى تحقيقه.

الفصل الثاني

الإدارة نظم

المعلوماتي المحاسبي

## تمهيد

ظلت المؤسسة الاقتصادية ولفترة طويلة من الزمن تعتمد من الزمن تعتمد على الوسائل التقليدية ، فقد استخدمت في انتقال المعلومات بين المؤسسات والأقسام والأشخاص القائمين عليها ، فكانت المعاناة الكبيرة في تسيير وإدارة شؤون المؤسسة سواء كانت إدارة داخلية أو خارجية ، ما ينتج عنها بطئ تسيير العمل وذلك لاعتماد على هذه الانظمة التقليدية المكلفة .

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مايلي :

- المبحث الأول : أهمية النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
- المبحث الثاني : مدى التوافق بين النظام المعلومات المحاسبية وأهداف المؤسسة

## المبحث الأول : أهمية النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

قسمنى هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وسنقوم تحدث عن وظائف وأثر نظام المعلوماتي المحاسبي في المؤسسة ومستخدمي نظام المعلوماتي المحاسبي.

## المطلب الأول : وظائف النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية

في الحقيقة إن المؤسسات الإقتصادية بمجملها سوادا كانت صغير أو كبير في حاجة ماسة لنظام معلومات حاسبي ليس بالضرورة أن يكون معقدا ، نظرا لقلة عدد العمليات المحاسبية في المؤسسة الصغير مقارنة بالمؤسسة الكبير ، وعدم الحاجة لإنفاق جزء كبير من مواردها المحدودة على الإجراءات المحاسبية. و بالرغم من ذلك فإن المؤسسات الإقتصادية في حاجة ماسة إلى نظام محاسبي عملي لتزويد كل الجهات الداخلية والخارجية معلومات نافعة لاتخاذ القرار الرشيد.

وينبغي أن يأخذ مصمم نظام المعلومات المحاسبي في اعتباره الخصائص التي تميز المؤسسات الصغير عن غيرها من أنواع المؤسسات الأخرى ، و التي تتلخص في :

✚ البساطة: تتميز المؤسسات الصغير بظاهر عدم التعقيد في تنظيمها و عملياتها ، ولذلك يجب أن يكون نظامها المحاسبي بسيط ولا صعوبة فيه.

✚ قلة موظفي الحسابات المتخصصين: غالبا ما يقوم مالكو المؤسسات الصغيرة بوظائف المحاسبة ، و غالبا ما تتركز مهمة المحاسب في يد عدد قليل من الموظفين و نتيجة لذلك تفتقد هذه المؤسسات للخبرة المحاسبية و يكون عدد التقارير المالية محدودا، وعدم إمكانية الفصل بين الوظائف ذات العلاقة بالتنظيم الإداري فنجد تداخل بينها فمثلا: الوظيفة المالية تتضمن الوظيفة المحاسبية.

✚ الملكية المحدودة: قد لا تكون هناك حاجة إلى تقارير مالية تفصيلية خاصة و أن ملكية المؤسسات الصغيرة تعود في غالبيتها إلى أفراد الأسرة الواحدة أو عدد قليل من الشركاء كما أن معرفة المالك بنشاطها اليومي يقلل من الحاجة إلى تقارير مالية.

✚ قلة رأس المال العامل: غالبا ما ينقص المؤسسة الصغيرة المال الكافي لإدارة نشاطها على أحسن وجه ، ولذلك تظهر الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و التي تخصص ميزانيات ضخمة لتفعيل نظامها المحاسبي.

✚ الخبرة بالنظم الالكترونية: نظرا لانشغال مدراء المؤسسات الصغيرة بالنشاط اليومي فغالبا ما لا يتوفر لديهم الوقت الكافي للإلمام بالتطورات الحديثة في تكنولوجيا الكمبيوتر و استخداماته المختلفة و مساندة.

✚ تطوراتها المتسارعة في حين أن المؤسسات الكبير تعمل على تطوير و تحديث نظام المعلومات المحاسبي وفق المعايير و المعطيات الجديدة و المعمول بها دوليا. وتوضح هذه الخصائص طبيعة المؤسسة و احتياجاتها الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، و مما سبق

ذكره فان نظام المعلومات المحاسبي يشتمل على العديد من الوظائف تتمثل أساسا في<sup>1</sup> :

❖ أولا :جمع وتخزين البيانات :

يقوم بجمع البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكل كفاءة وفعالية والتي تشتمل على تنبؤ البيانات وإدخالها لغرض المعالجة من قبل موظفي المحاسبة ، بحيث يتم تسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة و التحقق من صحة البيانات و تسجيلها على المستندات. لذلك يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناتجة عن العمليات والأنشطة داخل المؤسسة و خارجها مثل عملية البيع ، ووثيقة الشحن ، استلام الفواتير ، التأمينات. وهذا ليتمكن الخبراء و المختصين في المراقبة من مراجعة والتأكد من صحة البيانات و المستندات و التقارير الناتجة عنها<sup>2</sup>.

❖ ثانيا معالجة البيانات:

معالجة البيانات تتم عبر عمليات الفرز و تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها ، ووفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات و فواتير المشتريات و نقل حساباتها إلى السجلات المحاسبية سواء يدوية في المؤسسات الصغيرة مثلا أو الكترونيا ومن ثم عمليات حسابات الأرصدة المحاسبية لمختلف الحسابات ، و لهذا في بعض المؤسسات يتم تجميع العمليات المتشابهة في مستند واحد يطلق عليه اسم سند القيد ، لترحيلها إلى دفاتر اليومية و نظرا لتنوع و تعدد الحسابات التي تستخدمها المؤسسة لترحيل العمليات ، تقوم بوضع دليل الحسابات حيث يتم إعطاء رقم مستقل لكل حساب من حسابات الأستاذ العام و تعطي أرقام فرعية حسابات التابعة له في دفاتر الأستاذ المساعد

❖ ثالثا: الرقابة و المراجعة:

عملية المراجعة هي تتبع مسار الأنشطة الإدارية الممارسة في المؤسسة سواء كانت محاسبية ، إنتاجية، مالية. بدءا من المستندات الأصلية و انتهاء بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية. و من هنا تظهر أهمية الرقابة بحيث انه من خلال تتبع مسار المراجعة الداخلية تكون قد انتقلنا تلقائيا إلى عملية المراقبة الوقائية في نظم المعلومات المحاسبية. و نظرا لأنه يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال المرحل المختلفة للمعالجة في أي نظام سواء كان يدوي أو الكتروني ، فانه يكون باستطاعة إدارة المؤسسة من اكتشاف و تصحيح أي خطأ أو تلاعب يحتمل حدوثه أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

- الانضباط لدى الجانب البشري:

ونعني بالانضباط ضرورة الالتزام بتعليمات ولوائح المؤسسة، والكفاءة عند الأداء لدى جميع الموظفين كل حسب اختصاص ، فالرقابة الداخلية تسعى لتحقيق الكفاءة والالتزام بدفع الأفراد للعمل وفق سياسة إدارية تؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بالمستوى المطلوب، ولهذا فإن كل موظف داخل المؤسسة يحرص على القيام بواجباته ومهامه على أكمل وجه مع احترام التعليمات، الامتثال للقانون الداخلي للمؤسسة بتطبيق سياساتها الإدارية الخاصة بمختلف أقسامها ومصالحها ، ومنه وجود رقابة متبادلة بين الأفراد المسؤولين عن تنفيذ كل عمليات المؤسسة تجارية كانت أو مالية أو إنتاجية ، يؤدي إلى تحقيق المؤسسة

<sup>1</sup> سيد عطا الله السيد : نظم المعلومات المحاسبية المرجع سبق ذكر ، ص 779

<sup>2</sup> ستيفن أ موسكوف، مارك ج سيمكن: نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات، مرجع سبق ذكر ، ص 722

للائضباط والنزاهة عند التنفيذ ، وبالتالي حرص الأفراد على تحمل مسؤولياتهم ويقومون بأداء واجباتهم بكل صرامة.

وعليه فإن الانضباط الجيد للمواد البشرية سوف يقود المؤسسة للنجاح وتحقيق الكفاءة في العمل وتطويره وهذا ما يكون ضمانا لها للاستمرار والتوسع ، والتألق في مختلف المجالات التي تخصص فيها أنشطتها ، والتألق في مختلف المجالات التي تخصص فيها أنشطتها ، وعموما فإن المراقبة الداخلية تهدف أساسا إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في الاداء وخاصة الجانب الإداري والمحاسبي في المؤسسة ، فإذا كانت الإدارة سليمة ورشيدة في تصرفاتها وقررتها ، وتسجيل العمليات المحاسبية بطريقة صحيحة ووفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتضمن المؤسسة بقاءها<sup>1</sup>

- تقسيم العمل والمراقبة المتبادلة:

تختص هذه القاعدة بضرورة تقسيم العمل داخل المؤسسة فلا يجز أن يقوم شخص واحد بأكثر من عمل أي ضرورة تجزئة العمل فيقوم كل شخص بنشاط ما - مهمة - حسب اختصاصه وذلك لتحقيق الكفاءة المطلوبة بدون إضاعة المجهودات ، وتجنب تكرار نفس العمل وبذلك تزداد التكلفة دون تحقيق للأهداف في الوقت المناسب، بمعنى إضافة للوقت والمجهود معا ، إضافة إلى تقسيم العذل ضرورة وجود المراقبة المتبادلة فقيام فرد بعمل ما ثم يتولى آخر مواصلته ثم ثالث وهكذا نضمن أن الأعمال تسير بالترتيب وكل فرد يحصى على أن يكون العمل التي يتولى مواصلته صحيح أي أعد على أسس صحيحة ، وبالتالي يكون لزاما إتمامه بصورة صحيحة لإخلاء مسؤوليته عن أي أخطاء قد تحدث.

- التخصص ومراقبة المستخدمين:

إن العنصر البشري وكما هو معروف هو أساس نجاح أي نظام رقابي لأن الأفراد وفي مختلف مستويات الإدارية مسؤولون مسؤولية كاملة على تنفيذ أسس وقواعد المراقبة الداخلية ، مع ضرورة توفر العدد الكافي منهم فهذه القواعد لا تكون لها قيمة بدون تطبيقها من طرف أشخاص مؤهلين لذلك ، ويتم ذلك بتعيين أشخاص أكفاء لمناصب العمل مع إتباع سياسة تكوين خاصة وهذا لتعرف أكثر على المؤسسة وهدافها ، وضرورة المراقبة الداخلية، ونقص ذلك التحسيس المعنوي للمستخدمين بالغاية من المراقبة الداخلية ، ومن الأسس الفرعية لهذه القاعدة ميزان الشخص المؤهل مع التأكد على ضرورة حماية الأصول حماية مادية أكيدة من طرف مستخدمي المؤسسة وتنظيم وثائق العمل.

أ- الشخص المؤهل:

لابد من أن تولى المناصب لأشخاص مؤهلين علميا وعمليا يتميزون بالكفاءة والفعالية في الأداء مع ضرورة تزودهم بإجراءات.

ب- العمل على حماية الأصول :

ضرورة الحفاظ على ممتلكات المؤسسة أثناء العمل وخارج أوقات العمل أي على طول ساعات اليوم ويتم ذلك تحت مسؤولية طاقم الأمن مع التأكيد على إخلاء المؤسسة من عمالها خام أوقات العمل وإغلاق

<sup>1</sup> وليم توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتدقيق . مرجع سبق نكره، 7676ص.772

جميع المكاتب وبواب المصالح والمقصود من هذا حفظ الوثائق الرسمية ، كتلك الخاصة بالمناقصات أو الصفقات المالية من أن ستعمل من طرف أشخاص قد يتاجرون بها - يستفيدون من المعلومات الموجودة بها لأغراض شخصية - ويلزم في هذا الصدد غلق الأبواب وتخصيص الأفراد الحاملين للمفاتيح وذلك لتحديد مسؤوليتهم عن أي تلاعبات قد تحدث ، بالإضافة إلى ضرور الحيطرة عند نقل أصول جديدة عن طرق البر ، فهذه الأساليب الأمنية تؤدي إلى حماية الأصول مادياً<sup>1</sup>.

ت- تنظيم وثائق العمل :

يعتبر أساس مهم لتسهيل عملية المراقبة وضمان نجاحها، وتختصر هذا التنظيم في عمليتين : التقييم ، النسخ ، ولتحقيق هذه القاعدة لابد أن تحقق ثلاث أسس فرعية وهي:

✓ احترام مبدأ التفرقة بين الوظائف:

ويتم ذلك بأن كل فرد لا يمارس نشاط ما ثم يقوم بمراقبته لأن ذلك يكون منفذا سهلاً للأخطاء أو السرقة دون اكتشاف ذلك في الوقت المناسب ، فلكي تكون المراقبة الداخلية فعالة يمنع متابعة نفس الشخص للأعمال المخولة له فمثلاً: المسؤول عن تسجيل الحضور لا يجب أن يكون نفس المسؤول عن مصلحة الرواتب والأجور أو من يشرف على مصلحة التصنيع لا يجب أن يكون نفسه مراقب المصلحة مراقبة الجودة والنوعية.

✓ تعريف كتابي للعمل والمسؤوليات :

ضرورة وجود دليل للعمل وخطة تنظيمية بحيث يتم تحديد كل وظيفة كتابياً وبيان موقعها والمكلف بهذه الوظيفة ، فوجود وثائق رسمية تحدد المسؤوليات وحدود ممارستها أي نطاق عمل كل فرد ، وكيفية أدائه لعمله تمكن كل واحد من أن يطلع على السلطات الممنوحة له ، لتسيير المراقبة الداخلية بفعالية وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة دون خط أو سوء فهم للوظائف.

✓ طرق وإجراءات العمل :

وذلك لتوضيح طرق العمل الخاصة بكل وظيفة داخل المؤسسة والإجراءات العمل المتعلقة بها فالإجراءات لابد أن ترمز إلى الوظائف الأساسية :

شراء - موردون / بيع - زبائن ، عملاء / مخازن - قطع غيار ، مواد أولية / بنك - شيكات ،

بالإضافة إلى ضرورة وجود رقابة متبادلة بين هذه الوظائف للتمكن من أداء المهام حسب ما أقربه هذا بالنسبة للأسس الفرعية لتنظيم وثائق العمل، أما بالنسبة لعمليتي التقييم والنسخ فإن :

- التقييم : يتمثل في تقييم الوثائق لضمان تسلسلها و إرتباطها مع العمليات التي تمت لتسهيل الرقابة عليها.

- النسخ: ضمان للحفاظ الوثائق وعدم ضياعها وتوزيعها على مختلف المصالح المتعلقة بها العملية الموضحة فيها ، فحفظ وترتيب وثائق العمل يعود للترتيب الزمني وفي أماكن مؤمنة ومعنونة في الأرشيف ، ففي المخزون مثلاً هناك مذكرات الدخول والخروج ، وعند حدوث أي تلف للسلعة لابد

<sup>1</sup> ايضاً نوربان. نظم دعم الإدارة - نظم دعم القرارات ونظم الخير، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دارالمرخ - السعودية ص116



من إجراء محضر لبيان الكمية والزمن - التاريخ - والحضور ويتم بتشكيل لجنة لإحراق تلك السلعة التالفة.

#### - التدقيق المحاسبي:

يعتبر التدقيق المحاسبي من أهم وسائل الرقابة الفعالة التي تشد عليها معظم المؤسسات الاقتصادية ولعل هذه الوسيلة أصبحت ضرورة حتمية تلجأ إليها المؤسسة من أجل التأكد مصحة وسلامه قوائمها المالية، ومما زاد من أهمية التدقيق المحاسبي هو ما تواجهه المؤسسة اليوم من قيود وعراقيل في تنظيمها الداخلي بسبب كبر حجمها وتوسع أنشطتها ، بالإضافة إلى صعوبة تقييم المعلومات المعدة وتعقيد المواضيع المرتبطة بها مما قد يؤدي إلى حدوث أخطاء وتلاعبات يصعب على المؤسسة اكتشاف ، ويمكن تعريف التدقيق المحاسبي على أنه " علم يبحث في فحص الحسابات ودفاتر و المستندات المؤسسة وقتا لقواعد ومعايير معينة ليتأكد المدقق الخارجي من صحة صدق القوائم المالية.

وهناك من التدقيق المحاسبي بأنه عملية فحص حسابات منشأة فردية أو شركة من شركات الأشخاص أو الأموال بمعرفة شخص ذي كفاءة خاصة في هذه الناحية وهو عادة محاسب قانوني ليتأكد من دقة وسلامه قيد هذه الحسابات في دفاتر المنشأة وأن الميزانية العمومية تصور المركز المالي لها تصورا صحيحاً<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني : أثر نظام المعلومات على نشاط المؤسسة.

تميل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت صغيرة أو كبيرة إلى المرونة في إدارة أعمالها بالرغم من كونها أكثر تعرضا للمخاطر التي تصاحب التقلبات و الأزمات الاقتصادية المفاجئة. فغالبا ما تواجه المؤسسات الاقتصادية اختناقات مالية تؤدي إلى الإفلاس وقد اتضح أن من أهم أسباب فشل هذه المؤسسات عدم إتباع نظم محاسبية سليمة ، مثل عدم القدر على التخطيط لاحتياجاتها النقدية أو عدم توفر المعلومات الخاصة بأرصدة المخزن أو غياب وسائل الاتصال بين المؤسسة ومورديها أو ضعف مسار مراجعة و مراقبة العمليات المحاسبية. كما قد يتوفر للمؤسسة معلومات محاسبية إلا انه يتم جمعها و توصيلها إلى الجهات المعنية ببطء شديد و بشكل غير ملائم لاتخاذ القرارات ، وهنا يظهر أثر نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة الاقتصادية.

و حتى يتمكن نظام المعلومات المحاسبي من التأثير إيجابا في المؤسسة الاقتصادية لابد من توفر نظام المعلومات المحاسبي على مواصفات النظام الجيد بحيث يكون قادر على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة في اتخاذ القرارات و لن يتم هذا حتى يتم استخدام برامج التطبيقات المحاسبية الملائمة و التي على أساسها تحدد احتياجات المؤسسة من الأجهزة والمعدات الالكترونية ذات الكفاءة العالية و السرعة في تأدية المهام.

تتمتع تقنية التجارة الإلكترونية عن غيرها من التقنيات التقليدية بعدة مميزات، ومن أهمها التالي :

1- الوجود الواسع من منطلق أن التجارة الإلكترونية متواجدة في كل مكان وفي كل الأوقات، فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء ، أما التجارة الإلكترونية

<sup>1</sup> أبو الفتوح علي فضالة : أساسيات المحاسبة المالية والتكاليف والمراجعة ، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع- القاهرة – السنة 2005 ، ص56

فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان بوساطة الكمبيوتر وبللمسة بسيطة على الموقع التي يرغب بزيارته ، وبضغط عدة أزرار يمكنه الإطلاع على المنتج وشرائه.

التداول العالمي تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم وبضغط زر بسيطة على الكمبيوتر ودون تكلفة تذكر، على النقيض من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محليا وصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

2- معايير عالمية وهي مقاييس أو معايير شبكة الانترنت ، التي يتم من خلالها تعاملات التجارة الإلكترونية وبشكل موحد بين دول العالم ، أما التجار التقليدية فتخضع لمعايير ومقاييس محلية تعتمد على الدولة نفسها ، فمقاييس التجارة الإلكترونية تخفض تكلفة الدخول إلى أسواق المنتجات بشتى أشكالها ، بينما مقاييس التجار التقليدية خاضعة بسياسات الدول وتكلفة دخول أسواق تلك الدول تختلف من دولة إلى أخرى.

3- موارد معلومات غنية فالتجار الإلكترونية ومن منطلق تمكنها من الوصول لجميع المستهلكين وفي شتى أنحاء العالم تزود المستهلك بمعلومات كثيرة ، بواسطة استخدام المؤسسات لجميع وسائط التكنولوجيا الرقمية ، كالوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية ، بينما في التجار التقليدية كانت آلية تزويد المعلومة تعتمد وبشكل قياسي على مقابلة المستهلك وجها لوجه.

4- التواصل تعد التجار الإلكترونية آلية تواصل ذات فاعلية عالية جدا ، من منطلق أنها وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل والتاجر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تفتقد التجار التقليدية لهذا النوع من الاتصالات ، فلو أن إحدى المؤسسات أعلنت عن بضائعها عبر التلفاز، فمن غير الممكن أن يتواصل العميل مع المعلن عبر الجهاز، ولكن هذا التواصل أصبح ممكنا عبر التجارة الإلكترونية.

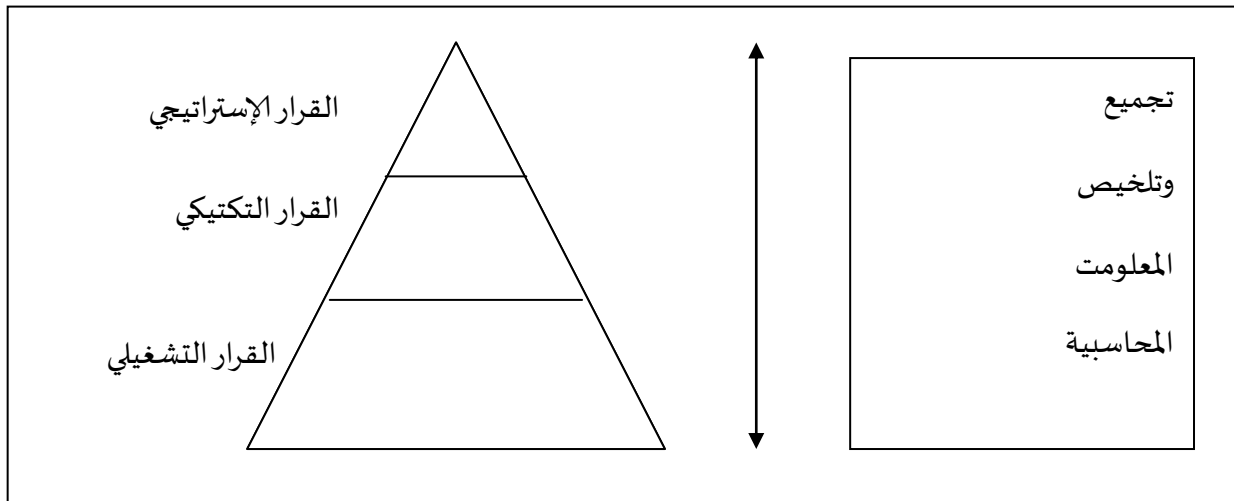
5- كثافة المعلومات من المعروف بأن شبكة الانترنت جعلت المعلومات كثيفة وذات نوعية ممتازة وحديثة ، وبشكل مشابه قللت التجار الإلكترونية من آلية البحث عن المعلومات والتخزين ومن تكلفة الاتصالات من جهة ، ومن جهة أخرى زادت هذه التقنية من التوقيت الملائم للمعلومة ودقتها كذلك .

6- الاستهداف الشخصي من منطلق أن التجار الإلكترونية تمكن المسوق للمنتج من استهداف فئة معينة من الأفراد من خلال تعديل الإعلانات عبر الشبكة، وذلك بتحديد معلومات الفرد المرغوب اطلاعه على المنتج كتحديد العمر، والجنس ، وطبيعة عمله وأي أمور أخرى يراها المسوق ضرورية.

### المطلب الثالث : مستخدمى النظام المعلومات الحاسبى

مستخدمى المعلومات الحاسبية هم فى الغالب صناع القرارات بحيث يعتمدون على المعلومات الحاسبية لمساعدتهم فى اتخاذ القرارات المختلفة ، ولكى تكون القرارات فعالة فإن هناك مجموعة من الصفات التى يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذى يقوم باستخدام المعلومات الحاسبية ، ومن هذه الصفات مايلي<sup>1</sup>:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات ( الإدراك).
  - القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات فى القرارات المناسبة والملائمة التى أعدت من أجلها تلك المعلومات.
  - الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات الحاسبية خلال فترة زمنية سابقة. ويوفر نظام المعلومات الحاسبى لمستخدمى المعلومات الداخلىين المعلومات التى تلائم قراراتهم الروتينية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، حيث يقوم نظام المعلومات بتلخيص وتجميع المعلومات لمتخذي القرارات فى المنظمة لدعم القرار الإستراتيجى أو التكتيكى أو التشغيلى<sup>2</sup> ، والشك التالى يوضح ذلك.
- الشكل رقم (01-02): معلومات نظام المعلومات الحاسبى المجمعـة الداعمة لمستويات القرار.



المصدر: محمد يوسف الحنفاوى ، نظم المعلومات الحاسبية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، ص 52

<sup>1</sup> حمادى على ، أثر الجودة المعلومات الحاسبية على صنع القرار فى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة مقدمة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجيستري فى علوم التسيير ، تخصص حاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد حيزر بسكرة ، 2010 ، ص 95

<sup>2</sup> محمد يوسف الحنفاوى ، نظم المعلومات الحاسبية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 52

أما اهتمام المستخدمين الخارجين يكون للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي مركز حول القوائم المالية الميزانية وقائمة الدخل وميزان المراجعة ، وذلك من أجل تقييم أداء المنظمة وتوقع أدائها المستقبلي.

وتتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وهذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة ، مختلف هذه الأطراف تستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد ألا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات. ويقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1- إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها:

إن الطرف الأول الذي تهتمه المعلومات المحاسبية للمؤسسة ويستفيد منها كثير يتمثل في إدارتها (المسيرين) ، حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها ، وباختصار لأجل صنع القرارات اللازمة.

2- المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون:

بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المساهمون) الذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية ، للتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية ، وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس مال الملاك) المساهمين (من طرف المسيرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة من عدمه. أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فإن اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه.

3- الدائنون الحاليون والمحتملون:

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوءها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة.

بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد العوائد السنوية. ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة.

وبالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل ، كالاتئمان التجاري من جاب المورددين وقروض قصيرة الأجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها ، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمراً ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصبي الأجل.

أما الدائنون المحتملون فأنهم يهتمون بمدى تشبع المؤسسة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذلك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية.

## 4- العملاء:

تهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزامتها.

## 5- العاملون ونقاباتهم:

إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات المحاسبية ، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية.

## 6- الجهات الحكومية المعنية:

من أهمها الوارد المكلفة بالقطاع التي تنشط فيه المؤسسة ، إدارة الضرائب ، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها. فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتها.

## 7- أطراف أخرى:

هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين ، الباحثين ، وسائل الإعلام وغيرهم.

## المبحث الثاني : مدى التوافق بين النظام المعلومات المحاسبية وأهداف المؤسسة

تضع معظم المؤسسات الاقتصادية أهدافا وخططا طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل حيث تكون الأهداف طويلة الأجل من اختصاص الإدارة العليا ويطلق عليها اسم التخطيط الاستراتيجي ، والتي تعبر عن الخطوط العريضة لمواجهة المستقبل بغرض تحقيق الأهداف الإستراتيجية وهي من أهداف الإدارة العليا ، كما انه يوجد نوع ثاني من أنواع الأهداف والتي تعرف بالأهداف التشغيلية وهي غالبا قصيرة الأجل وتدرس بأقسام المؤسسة و إدارتها المختلفة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية أي أنها تعتبر مكملة لأهداف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة.

و للتمييز بين الأهداف الإستراتيجية و الأهداف التشغيلية نجد أن هذه الأخير تعبر عن الأهداف بشكل محدد و موجه لقسم أو مصلحة معينة أما الأهداف الإستراتيجية فهي محددة بشكل عام و لأنها تعكس الانجازات التي ترغب الإدارة العليا في تحقيقها خلال الأجل الطويل فمثلا إذا أردت المؤسسة الرفع في مستوى صافي الدخل ، أو رفع مستوى جودة الإنتاج فالدور الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية نحو الرقابة على جودة الإنتاج مثلا يتمثل في تزويد الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لتبرير اقتصاديات درجة الجودة التي ترغب إدارة المؤسسة تحقيقها ، من خلال عمل دراسة للتكلفة والمنفعة لكل مستوى جودة معين و لكل مجموعة من مجموعات السلع المنتجة و بالتالي اتخاذ القرار ذو الجودة العالية و هكذا باقي الأهداف التي ترغب مؤسسة في تحقيقها.

المطلب الاول : أوجه التوافق بين نظام المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة :

إن تسهيل اتخاذ القرارات وذلك بتقديم معلومات واضحة ومحددة تصلح أساسا لصناع القرار بدون الحاجة للتفسير والتحليل أو الاستقصاء وهذه الأمور هي التي تستهلك وقت المسير وتعد مهنته ، من هنا تظهر جليا مدى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في مساعدة المسيرين و المختصين في هذا المجال باقتراح الحلول المناسبة من خلال دراسة البدائل المتاحة.

و نستطيع القول، بأننا إن أردنا أن تكون معلومات النظام المحاسبي ذات موثوقية عالية جدا لمساعدة صناع القرار، فإنه لا بد من تحقيق أمرين مهمين: الأول: إيجاد آلية معينة لحماية النظام المحاسبي من الاختراقات عبر الانترنت، والثاني: إيجاد آلية معينة تؤكد على سلامة آلية التجار الإلكترونية ومواقع تصفح المؤسسة في شبكة الانترنت. قد يبدو للوهلة الأولى أن ما نقوم بدراسته هنا عبارة عن أمور تكنولوجية بحتة، لكن في حقيقة الأمر هو عبارة عن إجراءات رقابية محاسبية ذات طابع تكنولوجي يتماشى مع تغيرت التكنولوجيا العالمية والتي لا بد لعلم المحاسبة والتدقيق من مواكبتها.

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي دوره في المؤسسة الاقتصادية على شكل عملية مستمرة ومتكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في عدة خطوات متتالية وهي<sup>1</sup>:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بالنشاط المحاسبي للمؤسسة وتمثيلها في صله بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية؛
  - تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما، لتتحول هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستعملي هذه المعلومات؛
  - إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك في شكل قوائم مالية؛
  - تقييم المخاطر والتي يقصد بها أنشطة تحليل القواعد والإجراءات التي تشكل أي خطر على أهداف المؤسسة من خلال تحديد احتمال حدوثها والعمل على تخفيض حدة تأثيرها إلى معنويات مقبولة.
- وكنظرة اقتصادية ناجحة، فإن توافق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف المؤسسة الاقتصادية أمر طبيعي وتلقائي إذ انه من بين أهداف المؤسسة مواكبة التطورات و عصرنة مختلف وظائف المؤسسة: محاسبة، سوق، مالية، إنتاج... الخ، وهذا يرجع إلى تحسين النوعية و الجودة في أداء الأنشطة الاقتصادية، و نظام المعلومات المحاسبي كنموذج فعال و حديث داخل المؤسسة يعتبر انجاز رفيع المستوى و هدف في حد ذاته من أهداف المؤسسة المراد تحقيقها للرفع من مستوى عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

<sup>1</sup> احمد حلمي جمعة وعطا الله خليل، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد ولعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورا في التنمية الاقتصادية، جامعة التنمية - عمان - أيار 2012 ، ص 28

المطلب الثاني : أوجه التعارض بين نظام المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة :

ينبع التعارض بين تشغيل النظام المحاسبي و أهداف المؤسسة من خلال المخاطر المحاطة بالنظام، خاصة و انه يعتمد على أجهزة محاسبية معقدة نوعا ما، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الأنترنت ، فكل تكنولوجيا حديثة رغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جدا، وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها، ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن هذه التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تضييع أرباح وفوائد جمة.

و للاستدلال على ذلك نعطي تجربة استخدام النظام المحاسبي في التجارة الالكترونية للأسف أن مخاطرها كثير ومتعددة، وليس من السهل حصرها، فتكنولوجيا التجار الإلكترونية تكنولوجيا سريعة التغير والتطور وكل تغير أو تطور يواكبه مخاطر جديدة، ويكمن الخطر الرئيسي في التجارة الالكترونية في إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والتاجر و هنا يكون تعارض واضح بين أهداف المؤسسة الإستراتيجية و ما ينجم عن نظام المعلومات المحاسبي من مخاطر خاصة النظام الإلكتروني.

ويذكر توم ارنولد tom Arnold والمتخصص بتعقب عمليات الاختراق عبر شبكة الانترنت، بأن عمليات الاختراق عبر التجار الإلكترونية توقع الضرر الأكبر على التاجر أكثر منه على المستهلك، فتعويض خسارة المشتري ممكنة وخصوصا بأنه وبالغاب يستخدم بطاقات الاعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة ، والتي قد يمكن تعقبها، ولكن الخسارة الحقيقية تقع على المؤسسة بحيث تتكبد المؤسسة الخسائر بفقدانها الإيرادات والتي يصعب تعويضها أو حتى تعقب المتلاعبين بأنظمتهم المحاسبية ، وذلك نظر لتعقيدات العمليات الكثيرة في التجار الإلكترونية<sup>1</sup>

ويرى المختص توم ارنولد tom Arnold أن مخاطر التجار الإلكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسيين وهما:

- مخاطر يمكن إكتشافها<sup>2</sup>: والمقصود هنا بأن المؤسسة وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها، ومن أشهر هذه الاختراقات:
- الفيروسات الرقمية المعروفة : بوجود نظام حماية مناسب، يستطيع نظام المؤسسة اصطياد هذه الفيروسات المعروفة له بشكل مسبق والقضاء عليها؛
- قرصنة الانترنت الهواة : يعتمد قرصنة الانترنت في اختراقاتهم لنظام المؤسسة على معلومات رمز دخول معينة ، وفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام المؤسسة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكر النظام على تلك امعلومات واستخدامها، ولهذا فإن كانت المؤسسة تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكر المعنية بواسطة خبراتها فستتمكن من تحجيم الاختراقات؛

<sup>1</sup> Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002,

<sup>2</sup> روب سميث ومارك سبير ومارك تومسون، مرشد الأذكاء الكامل للتجارة الإلكترونية The complete smart guide to e-commerce، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر وتوزيع - القاهرة 2011 ص214

- مخاطرا لا يمكن اكتشافها : والمقصود هنا، بأن بعض الاختراقات قد تتم دون سابق درية بها، إما لحداتها أو جهل مؤسسة بها، والتابعة من الأسباب التالية:
- ❖ فيروسات غير معروفة : رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة المؤسسة، إلا أنه هنالك فيروسات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان، كما حدث في عام 2011 عندما استطاع أحد الهواة اختراع فيروس I love you ، والذي تمكن من إيقاع خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت، ولقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة ، حيث يفعل في تاريخ محدد بالسنة ، وكان الحل الوحيد لتفاديه بعد أن عرفت آلية عمله إغلاق النظام بالكامل في ذلك التاريخ
- ❖ قرصنة انترنت ذوي خبرة عالية : وهذه تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها المؤسسات ، فقرصنة الانترنت ليسوا دوما من الهواة ، فبعضهم يملك خبرة ومهارات تفوق كثيرا من المتخصصين ، تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة مؤسسة دون أن يستشعر بهم ، وقد تتم جريمتهم دون اكتشافها.
- ❖ التسارع التكنولوجي : قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة الشارع التكنولوجي على شبكة الانترنت بشكل عام وعلى التجارة الإلكترونية بشكل خاص ، مما يجعل التكنولوجيا التي تستخدمها المؤسسة قديمة جدا ، والمشكلة تكمن بعدم معرفة التقادم في الوقت المناسب.
- ويذكر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على موقعه عبر الانترنت ، أن بعض الدراسات أظهرت أن الخسائر التي تكبدها مؤسسات الأمريكية في عام 2011 من اختراقات لبطاقات الائتمان فقط بلغت له مائة مليون دولار ويوقع أن ترتفع سنويا إلى مبلغ ستين بليون دولار بحلول عام 2012 ، ومن هذه الحقيقة يوضح المعهد الحاجة الملحة لإنشاء آلية حماية على الشبكة، منطلقا من مخاطر التجار الإلكترونية ، والتي تعزى لأسباب التالية<sup>1</sup>:
- الهجمات المتعمدة : ولتي تتم إما بواسطة قرصنة الانترنت ، أو منافسي المؤسسة لغرض الوصول إلى المعلومات السرية للمؤسسة: كأرقام بطاقات اعتماد الزبائن مثلا والمعلومات الخاصة بالزبائن وحجم المبيعات وأمور كثيرة قد يصعب حصرها، وحسب الغاية تكون الوسيلة .
- خصوصية التعامل: تعتبر التعاملات الإلكترونية التي تتم بين الأفراد ومؤسسة ذات طابع معلوماتي مهم جدا، من منطلق أنها تحفظ على ذاكرة النظام الرقمية وهي معلومات قيمة جدا ، وبالتالي إن تمكن أحد من معرفتها أو حتى تتبعها مثل تتبع رقم بطاقة اعتماد العميل. ومن هنا سيشعر العميل بأن خصوصيته قد تم اختراقها وبالتالي سيفقد الثقة بالمؤسسة التي تعامل معها من منطلق أنها لم تتمكن من حماية خصوصيته.
- فقدان الثقة : المقصود هنا فقدان ثقة المؤسسة معلومات عميلها ، من منطلق أن العميل يستخدم ما يسمى التوقيع الرقمي الخاص به لدخول نظام المؤسسة لإتمام عملياته المرغوب فيها ، فكيف هو

<sup>1</sup> روبرت سنبيرتوتوبي فلت ، الدليل الشامل إلى التجارة الإلكترونية ، ترجمة أمين الأيوبي ، مرجع السابق ذكره ، بيروت ، 2011 ص 81



- الحال إذا تمكن الشخص غير الصحيح بالدخول مستخدماً توقيع العميل
- فشل عملية التحويل : رغم أن عملية الشراء الالكترونية تتم بسرعة كبيرة جداً ، إلا أنها عرضة لخطر فشل عملية التحويل ، فمن المتعارف عليه أن عملية الشراء عبر التجارة الإلكترونية تتم بواسطة عدة خطوات ، كأن يبدأ المستهلك بملء النموذج الابتدائي لعملية الشراء ومن ثم الانتقال لنموذج ملء بيانات بطاقة الاعتماد وخطوات أخرى قد تكون ضرورية وفقاً لسياسات مؤسسة ، وفي كل مرحلة نفتح صفحة جديدة عبر موقع المؤسسة ولأسباب تقنية أو أخرى قد تفشل إحدى الخطوات ، وهنا ستظهر مشكلة جديدة وهي عدم التأكد من إتمام العملية<sup>1</sup>.
  - غياب التوثيق: ففي التجار التقليدية يتم عادة توثيق الصفقة بأوراق ثبوتية مؤشرة بشعار المؤسسة وموقعة من قبل الشخص المناسب وبواسطة اتصال شخصي ومباشر بين البائع والمشتري ، ولكن وفي التجار الإلكترونية تعد جميع تلك الأمور شبه مفقودة بالكامل، وهذه الحقيقة تزيد من احتمالية التعامل مع الشخص غير الصحيح.
  - سرقة الهوية : في غياب التوثيق المناسب كما في التجار التقليدية يصبح من السهل على المجرمين انتحال شخصية الغير والقيام بالعمليات دون علمه.
  - تزوير الحقائق : ستكون خدمات بعض مسوقي ومزودي خدمات الحماية ، خدمات تجميلية فقط في غياب آلية معينة تؤكد مصداقيتهم وفاعلية خدماتهم.
  - آثار ضغوط الاقتصاد : مع النمو المتسارع للتجار الالكترونية ، أصبح سوقها سوقاً تنافسياً ، وصبحت قوة المنافسة الحقيقية تكمن في نجاح آليات الأمان والتوكيدية والموثوقية الخاصة بنظامه المحاسبي ، وكل من يستطيع توفير تلك الآليات يكون نصيبه أكبر في هذا السوق التكنولوجي العالمي.
  - أسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت:
- يعد نظام التجار الإلكترونية بيئة مثالية للسرقات والتلاعب وإخفاء آثار الجريمة بشكل متقن منقطع النظير، ويعود السبب في ذلك للعوامل التالية<sup>2</sup>:
- إمكانية الدخول من عدة أماكن : فالمعامل عبر الانترنت لا يحتاج إلى مكان محدد لدخول الشبكة ، فأى شخص يمكنه الدخول إلى الشبكة من أي مكان يتوفر به جهاز كمبيوتر وخط إتصال ، كمقاهي الانترنت ومختبرات الجامعات والمدارس؛
  - سرعة العملية : قد لا يحتاج الدخيل (المخترق) إلى أكثر من بضع دقائق لاخترق موقع معين والتلاعب به ومغادر الموقع قبل أن يتم تعقبه؛
  - تباعد المسافات: قد يكون امخترق لموقع ما يبعد آلاف الكيلومترات وفي بلد آخر، فشبكة الانترنت صممت بشكل عالمي؛

<sup>1</sup> محمد احمد محمد اسياتي، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب — تجارة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه — جامعة بغداد ، 2008 ، ص19

<sup>2</sup> حازم الالوسي ، مرجعة الحسابات باستخدام الحاسوب ومن المعلومات ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارة ومالية، المعرفة المعلوماتية والإدارية الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان 2012 ص44.

- عدم وجود هوية محددة : لا يمكن معرفة ماهية المخترق ولا بأي شكل من الأشكال؛
  - عدم وجود قوانين دولية : فشبكة الانترنت شبكة عالمية ذات معايير موحدة بالاستخدام فقط ، ولو أننا افترضنا اكتشاف أحد المخترقين بدولة مغاير لدولة المؤسسة التي تم اختراقها ، فإنه ليس بالضروري وجود قوانين موحدة للتعامل مع المخترق؛
  - عدم وجود دلالات مادية : لإثبات أي جريمة لا بد من توفر دلائل وقرائن مادية ، ولكن أين هي هذه الدلائل في هذه الشبكة المرئية فقط؛
  - إمكانية إتلاف بيانات جهاز الكمبيوتر : في حالة شعور أي مخترق بإمكانية تعقبه يستطيع إتلاف بيانات جهاز بضغط زر بسيط ، مما يجعل عملية تعقبه عديمة الجدوى؛
  - حماية الحسابات البنكية : هناك الكثير من الحسابات البنكية محمية من اطلاع الغير عليها، وبالتالي يستطيع المخترق استخدام هذا النوع من الحسابات دون القلق من آلية تعقبه؛
  - عدم الإبلاغ عن الاختراقات : هناك الكثير من المؤسسات لا تبلغ عن الاختراقات التي تعرضت لها أنظمتها ، خوفا من فقدان عملائها وتفضل تحمل خسائر كبيرة عوضا عن فقدان الثقة بها ، وخير دليل على ذلك عملية الاختراق التي تمت لبنك City bank في مطلع عام 2011 من قبل شخص بروسيا كبدته خسائر قدرت بعشرة ملايين دولار والتي لغاية هذه اللحظة وترفض الإقرار بها.
- لقد حاولت عدة جهات اقترح الكثير من خطوات لمواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية و التي تنجم عن الهجمات الموجهة لأنظمتها المتعددة و من بينها نظام المعلومات المحاسبي ، وقد كان معهد المحاسبين القانونيين الامريكي من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس في الأول من شهر أوت لعام 2010 ، والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف إيجاد حلول لمخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها المستهلك ، ويمكن تلخيص هذه المقترحات على الشكل التالي:

- توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية : وذلك بعدم إعطاء المعلومات الشخصية ، إلا للجهات الموثوق بها ، ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات ، وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كلا من العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني و البرامج المخصصة للدخول إلى أسرار المؤسسة مثل أنظمة الإنارة.
  - استخدام برنامج آمن للدخول إلى شبكة الانترنت : من المعروف أن كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الانترنت ، وفي الغاب فإن هذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ في ذاكرة الجهاز جميع المعلومات التي تم تداولها في الشبكة من خلاله<sup>1</sup>.
- وفي كثير من الأحيان يستطيع المخترق وعبر الانترنت الدخول لذاكرة هذا البرنامج والحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمستخدم ودون أن يستشعر بذلك، ولهذا ينصح بشراء برنامج خاص يتمتع بحماية عالية

<sup>1</sup> رأفت عبد المحسن عمر ، نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي ، المؤتمر العالمي السنوي الثاني لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تنمية الإقتصادية ، جامعة الزيتونة ، عمان ، 2012/02/02 ، ص 27-28

لمنع المخترق من الدخول إلى ذاكرته

- التأكد من موقع التاجر على الشبكة : يجب التأكد بأن الموقع الخاص بالتاجر هو الموقع المقصود، وذلك بالاطلاع على سياسات التاجر والتي تتضمن الموقع الأم والذي تم إنشاء موقع التاجر من خلاله. كما انه يمكن معرفة موقع التاجر من خلال آلية التصفح الخاصة Uniform Resource Locator (URL) ، من منطلق أن هذه الآلية تمكن من تتبع الموقع ومعرفة أسس إنشائه ، وفي حالة عدم التمكن من تتبعه فيكون الموقع في الغالب موقعا مشكوكا به<sup>1</sup>؛
- استخدام بطاقات الدفع المضمونة : يفصل استخدام بطاقات دفع مضمونة أو محمية ، والمقصود بذلك أن يتم التعامل مع مصدري بطاقات الدفع عبر الانترنت والذين يتمتعون بسياسات خاصة تحمي الشخص المتعامل من مسؤولية الاستخدام غير المرخص لبطاقته من قبل الغير؛
- الحذر من تنزيل برمج عبر الانترنت غير موثوقة المصدر: من المعروف أن مستخدم الانترنت وعبر تجوله بالشبكة ضمن مواقع متعددة يستطيع تنزيل برمج مجانية على جهاز، يتم استخدامها لأغراض كثيرة: مثل برمج العرض الصوتية والمرئية وأغراض كثيرة. يجب توخي الحذر الشديد عند تنزيل تلك البرامج وخصوصا من المواقع المشكوك بأمرها، لأنها قد تكون مبرمجة بآلية معينة ، تقوم على تجميع كل الأمور الخاصة بك والموجودة على جهازك وترحيلها للجهة المصممة للبرنامج وذلك دون شعورك بذلك؛
- الحذر من إعطاء أرقامك السرية: ويشمل هذا التحذير كل أرقامك السرية وبشتى أشكالها ونوعها ، وخصوصا الأرقام الخاصة بدخولك للشبكة عبر مزود الخدمة. كما ينصح كذلك وعند إنشاء أعدد أرقامك السرية أن تتعد عن الأمور التقليدية بإنشاء الرقم، كأن تستخدم اسمك أو رقم هاتفك ، وفضل أن تجعل رقمك السري معقدا نوعا ما وتضمنه مجموعة من الأرقام والأحرف والرموز ، وكلما كان رقمك السري معقدا ، كان اكتشافه صعبا. فمن المعروف أن قرصنة الانترنت استطاعوا وبشكل مذهل إنشاء برامج تكنولوجية ، والتي تعمل بنظام الاحتمالات ، تستطيع حل شفرة الأرقام السرية وبسرعة خيالية ، ولكنها قد تعجز عن ذلك ، فكلما كان الرقم معقد التكهن ومتضمنا لرموز وأرقام وأحرف كانت مقدرة تلك البرامج على فك تفشيره ضئيلة جدا؛
- الاحتفاظ بنسخ من العمليات : وهذه تعد من الامور المهمة والتي تساهم في اكتشاف السرقات وتفادي استمرارها ، ومقصود بأن تحتفظ دوما بنسخة من عملية اشراء التي قمت بها مستهلك عبر شبكة الانترنت ، وكذلك بالاستمرار بعمل تسوية الشراء مع مصدر بطاقة الدفع؛
- الاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلبية : وهذا سيساعدك على الاتصال مع التاجر لحل إشكاليات عدة ، كموعد التسليم ومطابقة الطلبية، وبالتالي تحييد الآخرين من الاستخدامات غير المرغوب فيها؛

<sup>1</sup> نعيم عبود نجم، الأبعاد الايجابية والسلبية لتأثير الانترنت على الاستراتيجية في شوكات الأعمال، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة — عمان — أيار 2012. ص21

- الاستمرار بتسوية حسابات الدفع : ويفضل أن تكون مطابقتك لحسابات الدفع عبر الانترنت تسوية ذات طابع زمني قصير ، وذلك لاكتشاف الاختراقات بوقت سريع وإيقاف آلية الدفع عند الضرورة ؛ لكي لا يستطيع امخترق الاستمرار باستخدام بطاقتك؛
  - مراقبة استخدام الموقع للمحددات : والمحددات Cookies هي عبارة عن رموز رقمية تساعدك بدخول الموقع دون إعادة كتابة رقمك السري ، وعادة ما يتم إدخالها إلى جهازك من قبل الموقع دون طلب الإذن منك بذلك ، وآلية عمل هذه امحددات بأنه وعند دخول الموقع مرة الأخرى ، يقوم الموقع بالاتصال بتلك المحددات والموجودة على جهازك ومطابقتها برقمك السري ومن ثم السماح له بالدخول دون طلب الرقم السري. وفي الغالب يستطيع قراصنة الانترنت تتبع هذه ابمحددات Cookies على جهازك عندما تكون على الشبكة ، ولذلك يفضل برمجة جهازك على طلب الإذن منك قبل أن ينزل الموقع تلك المحددات عليه<sup>1</sup>؛
  - عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف: تأكد بأنك تشوف على أطفالك عندما يستخدمون الانترنت، خصوصا أنهم يستطيعون إعطاء جميع المعلومات الشخصية عن حسن نية، والتي تكون كفيله بتمكين الغير من اختراق جهازك وبكل سهولة؛
  - استخدم المواقع المرخصة: والمقصود بالموقع المرخصة، تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من قبل طرف ثالث مؤهل بأمر الحماية، حيث أن ذلك النوع من المواقع يكون مصحوبا بتوقيع إلكتروني خاص من طرف ثالث مهني متخصص، كمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي.
- من الملاحظ أن أمور الحماية السابقة والتي ينصح بإتباعها من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، هي أمور حماية خاصة بالمستهلك، والسبب في ذلك أن التاجر يستطيع توفير آليات حماية عديدة والتي قد تكون باهظة الثمن، ولكن المستهلك لا يستطيع ذلك. وبالطبع يعتبر المستهلك حجر الأساس في التعامل الإلكتروني، وفي حالة فقدانه الثقة لهذا النوع من التعامل ستكون التكنولوجيا هذه عديمة الجدوى.

#### المطلب الثالث: قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة

تتجلى قيمة الجزء بصورة فعلية بالنسبة لكل داخل المؤسسة من خلال الوظائف الموكلة لها والتي تمنحها قيمة فعلية تتجلى أساسا أثناء قيامها بأداء المهام المنسوبة لها وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة سواء كانت المؤسسة ذات طابع تجاري أو خدماتي أو صناعي، و من هذا المنطلق فإن لنظام المعلومات المحاسبي قيمة حقيقية في المؤسسة الإقتصادية يمكنها فعلا من أداء مهامها المحاسبية بصفة منتظمة، بحيث يمنح المعلومات المحاسبية بالجودة اللازمة وفق المعايير الدولية المعمول بها بهدف تحقيق التأصيل لمحاسبة و نظورها لمجموعة من القواعد و المعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية و فعالية التقارير

<sup>1</sup> Edlington Sara, *Marketing Your Business on the Internet, A practical Step-by-Step Guide for all Business Owners and Managers*, 2nd. Edition, Internet Handbooks, A Division of International Briefings Ltd. UK, 2001,p84

المالية المنشورة لكافة الأطراف المستفيدة منها.

إن نظام المعلومات المحاسبي الجيد هو ذلك النظام الأكثر فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات ، لكن مستوى جودة معومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة ، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على استيعاب وفهم و تحليل مخرجات نظام معلومات المحاسبي و المتمثلة أساسا في التقارير المالية على حساب مستوى الفهم و الإدراك المتوفر لديهم.

من أهم الأهداف الرئيسية للتقارير مالية توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرارات ، و مما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العلمية و العملية متخذي القرارات وتوجيه سلوكهم لاتخاذ القرارات السليمة و المناسبة ، خاصة و أن عملية اتخاذ القرارات تتصف بالعمومية و يرجع السبب في هذه العمومية إلى عمومية الغرض و الهدف، بمعنى تماثل المعيار الذي على أساسه يدرس تقييم البدائل المختلفة.

و يعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية العنصر الذي على أساسه تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، و ممثل مستوى الفهم و الإدراك مستخدمي المعلومات عاملا مهم للاستفادة من اتخاذ القرارات الناجعة. كما أن مستخدمي المعلومات كما تسرده أدبيات المحاسبة نوعين مختلفين من مستخدمي المعلومات وهما: المستخدمين العاديين أي ذات النفع العام ، و المستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلومات أي معلومات متخصصة ضمن مجال معين كالجانب التسويقي أو المحاسبي أو المتعلق بالموارد البشرية.

و الجدير بالذكر أن هؤلاء المستخدمين للتقارير المالية قد لا تتفق مصالحهم الخاصة في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم إليها مختلفة و قد أثار هذا الاختلاف أو التناقض بين مصالحهم بروز مشاكل عديدة ارتبطت بتحديد أهداف التقارير المالية الواجب تحقيقها ، و بالتالي يتأثر مضمون و إفصاح تلك التقارير المالية عند تغليب مصلحة فئة معينة على فئة أخرى. إضافة إلى ذلك فإن مستخدمي المعلومات متعددين في وجهات نظرهم و مختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها و بالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى جيد من الفهم و الإدراك للمعلومات التي يملكونها ، فقد تتوفر معلومات ملائمة و ذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين و لكنهم لا يفهمون محتواها و بالتالي فإنها ليست ذات جدوى بالنسبة لهم و من هنا تجد انه لا بد من تحديد هؤلاء المستخدمين لمعلومات لتقييم مستوى فهمهم و إدراكهم للمعلومات لتتمكن إدارة المؤسسة من توفير معلومات محاسبية ملائمة و ذات مصداقية في اتخاذ القرارات.

ويلاحظ أيضا أن التحديث المستمر مخرجات أنظمة الإعلام الآلي قد أدى إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار حتى على مستوى أولئك المسيرين الذين لم يهضموا بعد التقنيات الحديثة للإعلام الآلي، ذلك التحديث التي أصبح يتم بفضلها تزويد المسير على ساس يومي أو أسبوعي بحالة المخزون من السلع وحالة المبيعات و المقبوضات النقدية وما إليه من معلومات حيوية أخرى. أن تحفظ المسيرين اتجاه التقنيات الإعلامية هو السبب في التناقض التي تواجهه عملية ربط أنظمة التسيير بالحاسبات بطريقة مباشرة. ولتبيد مخاوف المسيرين بهذا الشأن يتطلب إدماجهم في عملية تصميم نظام معلومات محاسبي فعال أثناء عملية التسيير

وإدراكهم بأن التحدي التي يواجههم يفرض عليهم المزيد من الترشيح في عملية اتخاذهم القرارات. إن القرار هو الرأي النهائي التي يتوصل إليه متخذي القرار ويعتمده ويتخذ من بين الآراء المختلفة المطروحة، كما يعرفه البعض بأنه الحسم أو الفصل في نزاع من خلال إصدار حكم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة تقيد الدراسة والتحليل ، أما فيما يخص عملية اتخاذ القرار ككل فهي عبارة كل مرحل اتخاذ القرار ابتداء من مرحلة تحديد المشكلة موضع القرار وانتهاء باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه ، كما يرى البعض أن عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة ، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا و عيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف متخذ القرار سواء حالة التأكد أو المخاطرة.

من خلال كل سبق ذكره فأن قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية تتجلى في جودة مخرجاته وفعاليتها في تأدية المهام المنسوبة إليها ، فإذا ما تم تحليلها بنوع من الدقة فإن مكانة النظام المحاسبي تبرز في الحاجة الماسة للجودة في اتخاذ القرارات من خلال توفر المعلومات السليمة لصناع القرار متمثلة في التقارير المالية والقوائم المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار.

## الخلاصة الفصل

من الطبيعي أن أي نظام معلوماتي سواء كان يدوي أو الكتروني إن لم يطبق داخل المؤسسة الاقتصادية فلا جدوى من تواجد أصلا ، فالتحول الذي شهدته مؤسسات الاقتصادية إلى نظام معلومات محاسبي الكتروني تعتبر في حد ذاته بداية لمراحل دور النظام ، وتكون الحاجة إلى الحصول على أجهزة ومعدات لتطوير العمليات المحاسبية ومسايرة التطورات في بيئة العمل أمر مشروع.

## الفصل الثالث

دور نظام المعلومات المحاسبي

في تسيير مؤسسة المطاحن

الكبرى للظهرة



## تمهيد

لقد تطور الاقتصاد ليشمل مفاهيم عديدة وعميقة، توجهنا لتخصص قسم المالية والمحاسبة الذي يقوم بتدوين بيانات عن مختلف عمليات المؤسسة بشكل مالي معتمد من إنتاج اسهلاك توزيع تخزين بيع وخلق فضاء اقتصادي يسمح باستمرار النشاط على المدى الطويل، وبالتالي فهو علم يختصر الجانب المحاسبي للنشاطات المؤسسة كما يرفق ذلك بالوثائق والمستندات حتى تكون ذات مرجعية حقيقية في حالة احتجنا العودة إليها.

اخترنا مؤسسة اقتصادية إنتاجية المطاحن الكبرى للظهرة لإنجاز التبرص فيها، وذلك لاكتشاف عالم الشغل وتعلم الاندماج في جماعة العمل من خلال الاحتكاك المستمر داخل المؤسسة من سير ومعلوماتية والإطلاع على المكتسبات النظرية في مكان العمل، كاستخدام بعض الأدوات والتقنيات والممارسات في الواقع، كما يهدف هذا التبرص إلى تحديد أدق الاختبارات، والطموحات وبداية التفكير في المشاريع مستقبلية كونه ضروري لطلبة التخصصات المهنية من أجل الحصول على الشهادة الجامعية، ويهدف كذلك إلى اكتساب خبرة أولية تمهد طريق معارف في النظرية من خلال التبرص الذي قمت به على مستوى المطاحن الكبرى للظهرة.

### المبحث الأول : ماهية المؤسسة

بعد كل ما تعلمناه وتوصلنا إليه في الجانب النظري كان لابد لنا من إسقاط تلك المعارف على مؤسسة حتى نوازن نوازن بين النظرية والتطبيق ولذلك كان علينا إختيار مؤسسة ذات كيان معترف به في السوق ولها خبرة كبيرة خصوصا في مجال بحثنا وهو ما قدرنا في نهاية إجراء التريص مجمع متيجي.

### المطلب الأول : تعريف المؤسسة متيجي

أسس السيد "حسين متيجي" المجموعة الصناعية التي أسمه ادولج ميدان صناعة الحبوب في التسعينات بإنشاء شركة للتعاملات التجارية في مجال الصناعات الغذائية تحت اسم الوكالة المغربية.

قد أصبحت هذه المؤسسة في ظرف قصير شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في مجال المنتوجات الزراعية في الجزائر وحتى في خارج بفصل الادارة الرشيدة وتتبع دقيق للأسواق العالمية.

ثم تدعمت مجموعة "متيجي" بصفة أكثر بالاستثمار في مجال التكنولوجيا تحويل الحبوب وإنشاء مؤسسة جديدة في مستغانم سنة 2001 تسمى مطاحن الكبرى للظهرة. هذا المجمع الضخم لاذي يظم مطحنة ومصنع للسميد من أحدث طراز يتمتع بدقرة تحويل هائلة. كما أن منتجاته ذات جودة عالية مع تكلفة إنتاج تنافسية تجعل منه من بين أهم وأكبر المجمعات للصناعة الغذائية في البلاد.

في بداية سنة 2005 دخل مجمع متيجي في مرحلة توسعية جديدة باكتسابه، بعد مفاوضات طويلة لمؤسستين تابعة للقطاع العمومي، والتي كانت تنتمي إلى مجموعة "رياض صبا" وهي معمل شاء مغنية ومطاحن سيق، تم هذا الشراء في إطار قرار تخصيص المؤسسات الاقتصادية العمومية الصادرة عن الدولة. بعد عشرات السنين من العمل المتواصل، والاستثمار المعتبر في المجال العتاد والانتاج وكذا في مجال الموارد البشرية، قام المجمع متيجي بتأكيد مكانته شيئا فشيئا كرائد في مجال الصناعة الغذائية وتحويل الحبوب في الجزائر بفضل عمل دءوب لعدة سنوات بالإضافة إلى استثمارات هائلة من حيث أجهزة الإنتاج والمواد البشرية أقسام من المجمع:

- قسم الموارد البشرية : فإنه يضمن توافر الموارد البشرية ، والوظيفي وكيل eign من أشكال التجنيد وقامت بتدوير الموظفين داخل المجمع ... وهي مقسمة إلى 02 الخدمات:
  - خدمة إدارة الحياة الوظيفية
  - خدمة التدريب
- إدارة الشؤون الإدارية والاجتماعية : وهو يدعم الموظفين الإداريين من التجنيد وتراقب صحة العمال ، وهي مقسمة إلى 02 الخدمة:
  - إدارة خدمة إدارة / المرتبات
  - الخدمة الإجتماعية
- الغدارة الفنية : يحلل الأحداث ، فإنه يشمل 03 الخدمات:
  - دراسة الخدمة
  - التفتيش الخدمة
  - خدمة مختبر

- وزارة المالية : وظيفتها هي المحاسبة وإدارة المرتبات ، وتجهيز الفواتير ، وإدارة المخزون ... وهي مقسمة إلى 03 الخدمات:
  - دائرة المحاسبة العامة
  - خدمة النقدية
  - معلومات الخدمة
- قسم الأوساط الجنرالات : أعماله هو شراء وإدارة المادة : مخازن وتدير عملية الاستعداد وهي مقسمة إلى 03 خدمات :
  - وزارة الإشراف
  - وزارة الداخلية
  - نقل الخدمة
- إدارة الصيانة : فإنه يحافظ ويبقى تشغيل مرافق معقدة ، يتدخل في حال فشل معدات الإنتاج ... إنها تشمل 05 الخدمات.
  - الطريقة وزارة التخطيط
  - خدمة الكهرباء
  - خدمة النقل والإمداد
  - خدمة الميكانيكية
  - أجهزة الخدمة.

#### الفرع الأول : المطاحن الكبرى GMD

المطاحن الكبرى للظهرة كقطب هام في الصناعة الغذائية، وظفت وسائل بشرية وتقنية هامة جعلتها اليوم من بين أكبر المطاحن في الجزائر المطاحن الكبرى للظهرة تأسست من طرف المدير العام " متيجي " وبدأت في أشغالها في فبراير 2002 برأس مال قدره 1.000.000.000 دج، وفي 13 مارس 2002 تفضل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتدشين المؤسسة، وهي شركة ذات أسهم يبلغ حاليا رأسمالها الإجمالي 3.959.660.000 دج تقع في غرب الجزائر في مدينة مستغانم، توظف أكثر من 200 عامل مسيرين من طرف فريق متعدد الخبرات ذو حيوية وكفاءة عالية، كما تتميز بالتركيز على النوعية الطبيعية لموادها الأولية والمحافظة على البيئة من خلال جميع عمليات تحويل القمح اعتمادا على خبرة عدة أجيال في مجال زراعة القمح، بإنتاجها المركز خاصة على الدقيق والسמיד وهي تغطي قسما كبيرا من حاجيات الغرب الجزائري في هذه المنتوجات مع الطموح للوصول إلى تزعم السوق الوطنية تم التصدير إلى بلدان إفريقيا.

- المنتوجات : منتوجات المطاحن الكبرى للظهرة نابعة من أساليب صناعية تتماشى مع المقاييس الدولية العالمية ، تقدم تشكيلة عريضة تستجيب لاحتياجاته. وهذه المنتوجات تتمثل في :
  - دقيق لاختبة للخبازين : إذا كانت جميع أنواع الدقيق مستخلصة من طحن لوز حب القمح المنقى فإن دقيق الخبز، يستوحي أسمه من أهليته لإعطاء خبز جيد في ظروف عادية للعمل والمردودية. وهو

- يتماشى مع مقاييس ISO9001-2000 أو المقاييس القانونية المعمولة بها في الجزائر O.I\_1996
- دقيق البسكويت : يستوحي دقيق البسكويت من أهمية إعطاء بسكويت لذيذ وجميل في ظروف عادية للعمل والمردودية. إن لدقيق الذي ينتج في المطاحن الكبرى للظهرة يقصف بجودة عالية تعبر عن العناية المتواصلة أثناء مراحل صنعه وهو يتماشى مع مقاييس ISO9001-2000 أو المقاييس القانونية المعمولة بها في الجزائر O.I\_1996
- الدقيق الرفيع : هو دقيق خضع لمراقبة وتصنيف كاملة خالا تصنيعه. ستجد ربات البيوت فيه كل ما ترغبين من جودة وصفاء. إن الدقيق للمطاحن الكبرى للظهرة يتماشى مع مقاييس ISO9001-2000 أو المقاييس القانونية المعمولة بها في الجزائر O.I\_1996 .
- السميد الرفيع الخشن : ينتج السميد الرفيع الخشن بطحن القمح الصلب وتقنية بواسطة نحال من شوائب النخالة. وهنا كذلك نلاحظ جودة المنتج ونقاوته. فالسميد الرفيع الخشن خال من الزوائد الكيماوية أيا كنت طبيعتها. وهو يتماشى مع مقاييس ISO9001-2000 أو المقاييس القانونية المعمولة بها في الجزائر O.I\_1996.
- السميد الرفيع المتوسط : ينتج السميد المتوسط بنفس الطريقة التي تستعمل للسميد الرفيع الخشن وهو يتماشى مع مقاييس ISO9001-2000 أو المقاييس القانونية المعمولة بها في الجزائر O.I\_1996
- السميد الرفيع الدقيق : ينتج السميد الرفيع بنفس الطريقة التي تستعمل في إنتاج السميد الخشن أيضا.
- السميد العادي "SSSF" : ويظهر السميد العادي ميزة عالية للنقاوة خالي من كل الشوائب. يستجيب للمقاييس ISO9001-2000 أو المقاييس القانونية المعمولة بها في الجزائر O.I\_1996
- المراحل التصنيع : إن مراحل التصنيع دائمة المتابعة حسب قواعد جدية بالفعل. فبعد استقبال الشاحنات المعبأة بالحبوب ن يتم التأكد من جودة القمح حسب المقياس المعمول بها داخل المطاحن الكبرى للظهرة.
- ثم يتم تخزينها داخل أهراء حسب خاصيتها ونوعيتها . بعد هذا يتم تهيئتها قبل طحنها (تقنيات ، ترطيبها ، ثم جعلها في خلايا للراحة).
- الجودة والنوعية : بفضل سياسة بيئة مطورة بعناية : تقدم اليوم مطاحن الكبرى للظهرة لزبائنها منتوجات تستجيب لمتطلبات العصر في مجال الأمن الغذائي والمظهر البيولوجي ، المميزات الغذائية إلخ .. وتظهر المهارة التقليدية في هذا. من اقتناء القمح إلى تعبئة الدقيق والسميد ، تخضع عملية التحويل لمراقبة صارمة لكي نعطي للمستهلك منتوج ذو جودة عالية تحترم البيئة ن مسعى الإلتقان هذا يفسر الاقتناء الذي تتلقاه منتوجات المطاحن الكبرى للظهرة والاستحسات الكبير لدى المحترفين والجمهور العريض

الفرع الثاني : مطاحن سيق

تقع مطاحن سيق في المنطقة الصناعية لمدينة سيق وتمثل فرعا هاما لمجموعة "متيجي" ، إذا أن قدراتها الإنتاجية والتخزينية تجعلها تلعب دورا هاما في سلسلة إنتاج مجموعة متيجي كما تبرهن عن ذلك إمكانياتها الصناعية الهائلة والتي تتمثل في

- مطحنة لإنتاج الدقيق ذات تحويل القمح اللين تقدر ب 400 طن في اليوم
  - مصنع السميد لغنتاج الأسمدة ذو قدرة تحويل القمح الصلب تقدر ب 440 طن في اليوم
  - مجموعة من صوامع الحبوب ذات قدرة تخزين تقدر ب 125.000 طن من الحبوب.
- كما تملك مطاحن سيق حظيرة معتبرة من الشاحنات تمكّنها من التزود من الموارد الاولية ومن تسويق منتجاتها على الغرب الجزائري.

يعمل أكثر من 200 شخص بمطاحن سيق مؤطرين بفريق يتمتع بالكفاءة عالية والممام بتكنولوجيا تحويل الحبوب ومشتقاتها.

الفرع الثالث : لوكالة المغربية

أسست هذه الوكالة منذ أكثر من عشرة سنوات ، عند دخول الجزائر على اقتصاد السوق. الوكالة المغربية مؤسسة استيراد وتصدير يوجد في مدينة مستغانم بالغرب الجزائري وهي متخصصة في التعاملات التجارية في الميدان المنتوجات الغذائية. الوكالة المغربية معترف بها الآن في أكثر الموانئ الدولية مع حجم التعاملات التجارية في ارتفاع مستمر.

تستخدم الوكالة المغربية عشرين شخصا من بينهم متخصصون في التجارة والقانون الدولي وهي مزودة بوسائل تقنية ولوجيستكية معتبرة.

مع الاقتران لرافعة قطرية من أحدث طراز لتفريغ البواخر على مستوى ميناء مستغانم ، برهنت الوكالة عزمها على الاستقلالية التامة في مجال أعمالها وتطوير قدراتها إلى أقصى حد.

مع رقم أعمال في تزايد ، تعد الوكالة المغربية من بين أهم الشركات للتصدير والاستيراد في المغرب العربي وحتى في إفريقيا الشمالية.

المطلب الثاني : تحليل الهيكل التنظيمي

تحتوي المؤسسة على الهيكل تنظيمي شامل لنشاطاتها وتحتوي على العديد من المديرات التي توسعت هي الأخرى نظرا إلى التطور والنمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المؤسسة كما أن هيكلها التنظيمي يبين على أن هذه الأخيرة تعتمد على أسس تسيير وتخطيط حديثة.

كما يبين المخطط فإن الهيكل التنظيمي يشمل على مجلس الإدارة الذي يعتبر أعلى هيئة فيها والذي يترأسه رئيس مجلس الإدارة وهذه تعتبر هيئة استشارية لإتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة ويقع تحت مجلس الإدارة قسم مساعدة المديرية العامة ولهذا القسم أهمية وتأثير على السير الحسن للمؤسسة ثم يأتي بعدها قسم المراقبة التسيير يخص بتحليل الحالات المالية للشركة.

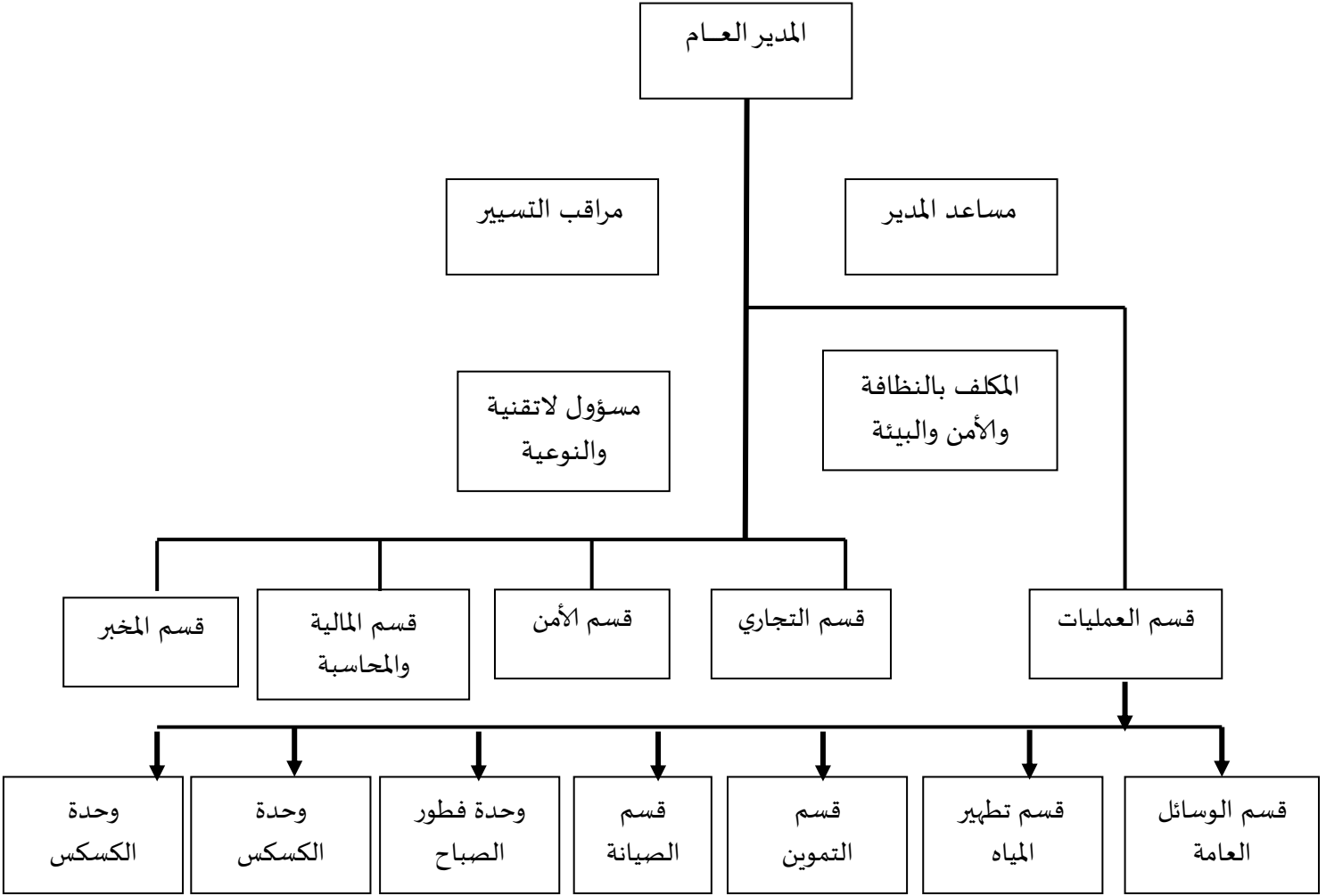
يترأس المديرية العامة لذي يتم تعيينه من طرف المجلس الإداري للمؤسسة وهو رجل الأول لها رفقة

طاقم من المسؤولين والمساعدين بحيث توصله بكل المعلومات المساعدة في إتخاذ القرارات. قالمديرية الأولى هي مديرية المالية والمحاسبة والتي تقوم بالسهر على متابعة كل العمليات اليومية والداخلية والخارجية وتحتوي كذلك على الخزينة وعلى مصلحة المحاسبة التحليلية والتنبؤية ومهمتها تمن في إعطاء بعض المعلومات كالسعر التكلفة والحالة المالية وتتكفل أيضا بالعمال من كل النواحي كالأجور ، العطل والمنازعات والعلاقات وتقوم مديرية التمويل بمهام تمويل المؤسسة بكل ما تحتاجه المؤسسة من مشتريات سواء كانت داخلية أو خارجية باستعمال مصلحة العبور ، من مهام هذه المديرية مهمة تخزين المواد الأولية والتسيير الحسن لهذه المخزونات ، كما للمديرية مسؤول مكلف بالاتصال يهتم بالعلاقات الخارجية بين المؤسسة ومحيطها قصد اكتساب مكانة والشهرة عند العامة.

أما المديرية التجارية فهي تضم مصلحة ترويج المبيعات والتسويق ومصلحة الإرسال وتسليم البضائع والتوزيع ومصلحة الفاتورة وتسيير المخزونات التامة الصنع.

اما المديرية الأخيرة فهي مديرية مراقبة النوعية وهي عبارة عن مخبر مهمته مراقبة نوعية السلع التي تنتجها المؤسسة وهي تحتوي على مخبر لفحص السلع قبل تسويقها لمراعاة النوعية حتى لا تفقد مكانتها في السوق.

الشكل رقم (1-3): هيكل لمؤسسة متيجي



المصدر: الوثائق المستخرجة من المجمع متيجي 2018

### المطلب الثالث: وظائف الأقسام حسب الهيكل التنظيمي

#### ❖ المدير العام:

- يقدم الميزانية السنوية لمجلس الإدارة للدراسة والاتفاق والانجاز؛
- يطور السياسة النوعية للعمل ويؤمن تشغيله؛
- يحضر النصوص لإنهاء سياسة تقنية لتسيير الشركة؛
- يقوم بالتسيير اليومي للشركة؛
- يحضر معظم النشاطات لتطبيق وترجمة النصوص القانونية المعمولة بها؛
- ينسق ويوجه مختلف القطاعات والنشاطات للشركة؛
- يسير ويتابع العلاقات مع المنظمات الخارجية؛
- يقدم تقرير لمجلس الغدارية على كل الحالات في الشركة؛

- يحظر برنامج تطور الشركة.

❖ مساعدة المدير العام:

- تسجيل البريد الواصل والبريد الذاهب؛
- توزيع البريد الواصل بتعليمات المدير العام؛
- ترتيب الوثائق الخاصة بالمديرية العامة ؛
- تستقبل وتعلن زيارة الأشخاص الداخليين والخارجيين للمدير العام؛
- تسجيل المواعيد وتقوم بالتذكير بها في الوقت المناسب ؛
- تكتب بعض المراسلات الجارية للمديرية العامة؛
- تحضر وتنجز تسطير الأمضاء؛
- تستقبل المكالمات بطريقة الخارجية وتطبق طريقة العمل للوثائق الخارجية.

❖ مراقب التسيير:

- تحضير تقرير التسيير الشهري ، الثلاثي السداسي السنوي؛
- تحضير الميزانيات المرتقبة ؛
- جمع المعلومات لدى العاملين على ميدان (إنتاج ، تجارة ، استثمار)؛
- إنشاء صورة خاصة بالشركة ؛
- حساب الثمن والهامش ؛
- تحليل المنشأة ، مراقبة النتائج المالية؛
- القيام بمتابعة مالية ومراقبة المحاسبية والعمليات القائمة ؛
- إقامة ومتابعة معلومات التسيير؛
- متابعة عمليات الاستثمار؛
- تحليل الحالات المالية للشركة

❖ المكلف بالتخطيط

- حوصلة وتحليل قائمة المبيعات ؛
- حساب التوقعات الأساسية حسب الطرق الكمية المناسبة؛
- يشارك في تحضير ميزانية الشركة ؛
- يحضر المخطط السنوي للتحويل ويقدمها للمسؤولين ؛
- يساعد معظم الأقسام والمصالح في الأنشطة وترجمة النصوص المخصصة لنشاطها.

❖ المسؤول المالي والمحاسبة

- يحرص على احترام قوانين المحاسبة ومصداقية المعلومة الحسابية والمالية طبقا لقوانين المحاسبة ؛
- مكلف مباشرة بأعمال الكتابة الحسابات المطابقة للقواعد ؛



- يحرص على احترام التواريخ (المرسوم الشهري) ؛
- يقوم بمراقبة قانون المحاسبة والضرائب ؛
- يشارك في المحافظة على الحسابات ؛
- يقيم التوازن المالي لفرع SPA GMD MOSTA ويقترح طرق وإمكانيات لتحسينها؛
- إيقاف الحصيلة السنوية؛
- يحضر اجراءات التسيير للسياسة المالية.

#### ❖ قسم التموين:

- يحدد احتياجات الاستهلاك لمختلف النشاطات ؛
- يشارك في تحضير مخطط سنوي للتمويل والمشتريات الأخرى ؛
- يعاين السوق الوطني والدولي ؛
- يشارك في مفاوضات المخرجات.

#### ❖ المدير التجاري :

- يساهم في تحضير سياسة تجارية للشركة وهو مسؤول في تشغيله؛
- يساهم في تحضير ميزانية المقالة وهو مسؤول على تشغيله في الواجهة التجارية ؛
- يحضر إستراتيجية فيما يخص تحسين المواد الأولية ؛
- يتابع السوق ومنافسة ؛
- يعرض وبأمر الموزعين ؛
- تبليغ التوقعات الأساسية المرسله إليهم من طرف المديرية العامة ، المديرية التجارية ، التسويق ؛
- ينشط احتمالات لتأكيد توقعات المبيعات بين المديرية العامة ، التجارية والتسويق؛
- حساب التخطيطات ، المصاريف الناتجة من توقعات المبيعات.

#### ❖ مسؤول التقنية النوعية

- يساهم في تحضير وتقديم سياسة النوعية للمقاومة ؛
- يسير عملية إقامة جهاز التقنية النوعية؛
- يشارك المديرية العامة ومختلف النشاطات كمستشار ومرافق ومستمع؛
- يجمع وينضم المعلومات الخاصة TBQUE؛
- يساعد فرق التحسين في اختيار العتاد النوعي.

#### ❖ مسؤول المخبر

- يعاين ويراقب مصلحة المخبر ؛
- يحرص على احترام القانون المعمول به؛
- يتمكن من مداواة المواد الغير متطابقة؛
- يحدد نوعية الخبيرة لانواع القمح الخالص والختلط ؛

- يقوم بتقرير يومي وحصيلة شهرية على نشاطه في المصالح المعنية.

المبحث الثاني : نظام معلوماتي معتمد بمؤسسة "متيجي"

إن مبدأ توازن القوى في المؤسسة يعني أن يكون كل قسم في مستوى كفاءة وتطور أقسام أخرى في ظل تكامل وانسجام النظام المعلوماتي معتمد.

المطلب الأول : النظام معلوماتي المعتمد في المؤسسة "متيجي"

SAP هو عبارة عن مجموعة النظام والتطبيقات والمنتجات لمعالجة البيانات من مزاياه أنه ليس مجرد نظام المعلوماتي مالي أو حسابي أو تسييري وليس متاح لجميع مستعمليه داخل المؤسسة بل هو محدد حسب الاحتياجات كل مستعمل وكل حسب اختصاصه بحيث تزايد أو تتناقص المساحة الاستفادة من البرنامج حسب الرتبة، الوظيفة التأثير على الباقي المستعملين وأهمية الإحسانيات المطلوبة.

يحتوي على عدة اختصاصات من 4 أو 5 أو 6 حروف كل اختصاراته دلالة معينة تقودنا إلى معلومات قد تكون متاحة لشخص بينما مستحيل لغيره وهذه الاختصارات معمولة بها عالميا تضمن الشفافية وتكامل غير مبلشر بين نشاط المستعملين ، بحيث يضمن حفاظ على تبادلية المعلومات كمبدأ ناجم عن مبدأ الرئيسي وهو تصريح السريع في الوقت المناسب بحيث أي تأخيرة من أي مستعمل قد يؤدي إلى توصيل المعلومة خاطئة إلى الغيره من مستعملين.

✓ مستويات الصلاحيات :

إن تحديد مستويات الصلاحيات لكل مستعمل يعتبر فكرة ذكية من مصدرية بحيث يحافظ على سهولة الاطلاع على المعلومات في كل وقت كما أنه وسيلة رقابة لكل مستوى على مستوى التابع بحيث يسمح له بتسيير وتوجيه وفق خطة العمل متفق عليها.

إذ أي خروج عن الخطة (العمل البيع الانتاج... إلخ ) لابد أن بصحبه تبرير مناسب حسب الجهة (مثلا عدم تحويل.. بسبب عطل في آلة الإنتاج) أو أمر من مسؤول وإلا في حالات أخرى يعتبر نقاعس في العمل.

كما يسمح نظام SPA بتطوير قدرات على التحويل التحليل الاستنتاج كما أنه يسمح بنقل المعلومات على شكل جدول EXEL للقيام بالعمليات على أبسط نحو ممكن.

✓ أهمية اختلاف لكل مستوى:

- المصلحة التجارية : ليس بالضرورة أن تعرف كمية الإنتاج متوفر وفي نفس الوقت مصلحة الإنتاج لا يجب أن تعرف نسبة المبيعات المحققة بحيث لا يجب أن يؤثر أي منها بما وصل إليه الأخر فيدفعه ذلك لتفكير في تغير الهدف.
- قسم الإنتاج : يتحدث بلغة الكمية ، الوحدات وهمه أن يتمكن من وصول الكمية المحددة ولما لا يتجاوزها بينما قسم التجاري يراها كمبالغ ، رقم أعمال محقق
- قسم المحاسبة : لا يتطرق لكل منتج برقمه التسلسلي فهو لديه حساباته المعينة التي قد تشمل منتجين أو أكثر من فرع أو أكثر مدمجين في حساب واحد ولا يهمه أسماء الزبائن في مصلحة التجارية بل يشار إليهم عنده بأرقام استدلالية قد يدمج رقمين أو اثنين في نفس الوقت رقم

استدلالي وبالتالي شفافية المعلومات لا تعني بالضرورة توفر كل المعلومات لكافة مستعملين.

- مصلحة المستخدمين : ليس لضرورة أن تعرف أسماء العمال وتواريخ تشغيلهم وحالاتهم العائلية وكافة بياناتهم بل كل عامل أو موظف هو مجرد رقم تسلسلي لديهم يكفي طباعته للحصول على كافة البيانات بينما الأمر ليس كذلك لدى المسؤولين (إنتاج تجاريين ..إلخ)

قد يحدث أن يكون منتج تام في فرع معين هو نفسه مجرد مادة أولية لفرع آخر ، مثال السميد ممتاز الرقيق في مطاحن كمنتوج نصف مصنع ينتقل إلى وحدة الكسكس كمادة أولية قبل التبخير وترطيب أو إضافة مواد أخرى للحصول على منتج تام (كسكس رقيق كسكس متوسط)

✓ صفة الأنية المخادعة

إن صحة معلومات مستخرجة من نظام ليس دائما خاطئا أو صحيحة ومجموعة ليس دائما بل هي معتمدة أساسا على اللحظة التي تم استخراجها فيها كما تتأثر بكل ذي سلطة على التحويل أو استهلاك أو إعادة أو إضافة أو إنقاص كل حسب مجال عمله.

مثال : علب كسكس متوسطة وجدنا خلال النظام 27000 وحدة في الرقم الاستدلالي G15001 في الوقت الذي كان مسؤول مخزن بصدد تحويل 9000 وحدة أي في ظرف من دقيقة وبضغط بسيط على التحديد أصبحت الكمية 18000 وحدة في نفس الرقم الاستدلالي وبهذا نعود إلى عدم حكم على المعطيات بشكل قطعي إلا بعد استفادة كل تحويلات بطرق متعاملين.

وبالتالي يسمح في حدود الصلاحية للمخطئ بتصحيح خطأه إن لم يتجاوز مستواه كما يسمح لكل مسؤول وبشكل مركزي ولا مركزي في نفس الوقت بمحاسبة مستخدميه على ما أنجزوه في نظام وما أخفقوا في تحقيق كذلك حيث وكمثال تعتبر الإلغاء على صرح سابقا من دلالات عدم التمكن الجيد للمستخدم من النظام كما تعد من مؤشرات عدم مطابقة للمعايير وعليه تتخذ الإجراءات من إعادة التكوين وماشبهه.

#### المطلب الثاني : فوائد هذا النظام SAP وأثره على المؤسسة "متيجي"

- سرعة الحصول على المعلومة : سابقا كانت معلومة تنقل بتصريح والإمضاء على الورق من شخص إلى آخر وصولا إلى مسؤول معني الأخير أما بفضل النظام الجديد فقد أصبح كل تصريح يتم يصبح قابل للتداول على جميع مستويات فور التصريح به وهذا ما يجعل حصول على المعلومة فوريا.
- وسيلة للرقابة : أن تعدد مستويات الاستخدام للنظام سمحت بتسهيل مهام كل مستخدم كما فسحت مجال للرقابة عليه وتسجيل كل تأخير يتم على مستويات التسليم . الاستلام ، التصريح ، الاستهلاك ، الإنتاج ، التحويل ، الإلغاء ، التسمية ، الشراء ، البيع ، التخصيص وبالتالي كل مسؤول أصبحت له سلطة عليا يراقب بها مستخدمين بأبسط عدد من ضغوطات زر.
- تسريع وتيرة الانجاز : سابقا لبيع كمية معينة من سميد كان على مسؤول الإرسال استدعاء مسؤول التعليب ورئيس الفوج كل منهما للتأكد من كمية متوفرة ثم إرسال المنسق إلى شركة المركبات MTM وسائل النقل متيجي للبحث إمكانية توفر الشاحنات. أما الآن وبفضل النظام الجديد فقد أصبح يكفي إدخال رمز المنتج لمعرفة الكمية المتاحة في النظام وبالتالي MTM أيضا يمكنهم التوصل معهم للاتفاق حول عدد الشاحنات الواجب توفيرها على مدى القصير والبعيد (اليوم الأسبوع قصير

(الشهور السنة البعيد)

- التخطيط ومراقب التسيير: إن الشفافية وغزارة المعلومات التي يوفرها النظام بالشكل الأنّي (لاحظي أو الفوري) تساهم في تسهيل عملية التخطيط وفق المخزون المتاح كما تسمح المراقب التسيير بالمراقبة الاستغلال النظام والعمل في الإطار الخطة السنوية المتاحة أي الإخلال بها أو خروج عنها.
- التكامل في الأداء: حتى وإذا كان غير مقصود إلا أن الترتيب المميز للنظام جعله متكامل إلى أبعد مدى.
- اختصار الزمن المستغرق: كان الأمر في سابق يقتصر على عدة جداول متبعة عبر النظام EXEL تملي يدويا للحصول في النهاية على كمية الفرائن والأسمدة الممكن إنتاجها انطلاقا من كمية القمح اللين والصلب المتوفر وغالبا ماكانت المعطيات غير ذات دقة عالية كما أنه كانت تطراً حالة عكسية لا تؤخذ بعين الاعتبار وبالتالي تقدم لنا نتائج بعيدة عن الواقع الخالي. أما في ظل نظام جديد فقد استلزم.
- تسجيل الأخطاء المرتكبة على كل مستعمل: إن وجود نظام شخصي مؤسس لكل مستخدم رئيسي لنظام SAP يحمله مسؤولية شفافية استعمالته من الاستهلاك أو التصريح أو التحويل أو غيرها بحيث يصبح أدائه متاحا وشفافا لمن يماثله في الوظيفة أو حتى لغيره من مصالح الرئيسية وبطبيعة الحال لمسؤولين مباشرين وغير مباشرين وهو ما جعله عرضة لمواقف صعبة في حالة ارتكابه للأخطاء كما أن عدد أخطائه المرتكبة خلال مدة زمنية معينة يحسب ضده كمؤشر لنقص التأهيل أو بالأحرى نقص التأقلم مع النظام الجيد.

**المبحث الثالث: علاقة المعلومات المحاسبي بالتدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي"**

من المعروف أن المؤسسة تقوم بالتدقيق الداخلي وهذا بهدف حماية أصولها وممتلكاتها واكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية، وذلك من خلال القوائم والبيانات المالية المتعلقة بالمؤسسة وصولاً إلى تمكيد معقول إبداء رأي في مستقل ومحايد حول عدالة القوائم المالية في نهاية سنة مالية معينة، وفي ظل استخدام نظام المعلومات المحاسبي سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى واقع عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي" ومن ثم إلى التدقيق المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي، وبعد ذلك التدقيق الداخلي ودورها في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.

**المطلب الأول: أوقع عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي"**

بعد ملاحظة الهيكل التنظيمي وزيارة المؤسسة (متيجي) محل الدراسة وجدنا أن التدقيق الداخلي يظهر في المؤسسة كخلية تابعة مباشرة للمديرية العامة ومستقلة عن المصالح الأخر وهذا يبين أن المؤسسة في مجال التدقيق تعتمد على التدقيق الداخلي، لذلك سوف نتطرق إلى التدقيق الداخلي في المؤسسة (متيجي) محل الدراسة.

إن عملية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة، تتمثل في مدققين داخليين مؤهلين مستقلين عن المصالح والتابعين للمديرية العامة للمؤسسة، ويقومون بإعداد تقارير دورية لفائدة المسؤول الأول على المؤسسة وتتضمن هاته التقارير إبداء رأيه باستقلالية وحيادية وهذا يدل على إتباعهم لمعايير التدقيق الداخلي وهم يقومون بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفحص كل ما يتعلق بالمؤسسة من أنشطة وخطط

وسياسات وقرارات ، ومراجعة حسابات المؤسسة بصفة دورية ، وعند قيامهم بعملية التدقيق يقومون أولاً بإعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات ومراحل التدقيق وتحديد أهم المصالح التي سوف يتم مراجعتها، وتواريخ جميع عمليات المراجعة.

ويتم توزيع هذا البرنامج على جميع مستويات المؤسسة لكي يتفرع جميع الموظفين ويحضر أنفسهم لتقديم أية معلومات يحتاجها المدقق الداخلي ، وفي حالة عدم تاءم برنامج المدقق مع توقيت المصالح محل المراجعة فإنه يتم تغيير الوقت وإعداد بما يتوافق مع تلك المصالح ، وبذلك يصبح مدقق والمصالح المعنية ملتزمة بهذا البرنامج.

#### المطلب الثاني : حماية المعلومات المحاسبية من خلال التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي"

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي نظم المعلومات المحاسبية إلى التأكد من التطبيق الصحيح لهذه الوسائل وكفائتها من خلال فحص النظام وتدقيق مدخلاته ومخرجاته وعملياته والتعرف على أداءه بشكل تفصيلي وتحديد مدى ملاءمته وتطابقه مع الاهداف والمعايير المقررة ، وتتم عملية التدقيق الداخلي من خلال مرحلتين تسمى المرحلة الأولى تدقيق العمليات ، ويتم خلالها تحديد صحة عمل نظم المعلومات المحاسبية ، أي التأكد من أن نظم المعلومات المحاسبية تقوم بأداء الوظائف المطلوبة منها وتحقق معايير الأداء المقررة لذلك ، أما المرحلة الثانية وتسمى تدقيق الالتزام فتهدف إلى التأكد من تطبيق جميع وسائل الرقابية المقررة بشكل صحيح ومناسب.

ويمكن تصنيف الإجراءات المستخدمة لتدقيق نظم المعلومات المحاسبية إلى:

1. التدقيق حول الحاسوب : ويتم خلاله التأكد من أن الحاسوب يقدم مخرجات صحيحة باستخدام عينة محددة من البيانات المدخلة ويفترض هذا الإجراءات أن عمليات المعالجة صحيحة طالما أن الحاسوب يعطى نتائجها (المخرجات) بشكل صحيح
  2. التدقيق من خلال الحاسوب : وفي هذا الإجراء يتم فحص كل من المدخلات والمعالجة والمخرجات ، ويتم خلال ذلك فحص والمراجعة منطق البرنامج ، واختبار البيانات وضبط عمليات المعالجة.
  3. التدقيق بمساعدة الحاسوب : ويستخدم المدقق الداخلي في هذا الإجراءات بالإضافة إلى بيانات المنظمة باستخدام حاسوب وبرنامج خاصة به ، ويقارن نتائج المعالجة التي يحصل عليها مع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الموجود لدى المنظمة ، أثناء عملية التدقيق يستخدم المدقق الداخلي أدوات متنوعة منها قوائم التدقيق والمخططات.
- كما توجد برمجيات تدقيق الداخلي خاصة تساعد في أتمته عمليات التدقيق ، وتقوم باختيار وطابقة وتلخيص البيانات وغيرها ، وتسمى هذه البرمجيات التدقيق العامة وهي عبارة عن مجموعة من البرامج المصممة لمساعدة ودعم عمليات التدقيق.
- أما المصادر المعلومات التي يمكن أي يستخدمها المدقق الداخلي ، فهي عينات من بيانات المدخلات وتقارير المخرجات ، وكذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال المقابلات العديدة من الغدارة ، ومع مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية ، ومع المحللين والمبرمجين الذين شاركوا في

عملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

نظرا لأهمية موضوع الأمن والحماية تلجأ منظمات الأعمال الكبيرة إلى إنشاء وحدة تنظيمية خاصة لهذا الغرض ، تكون ضمن إدارة نظام المعلومات المحاسبية وتكون مسؤولة عن تخطيط عمليات الحماية وتطبيق الوسائل الكفيلة بتوفيرها وتوزيع مسؤوليات الحماية على الأفراد الذين يتعاملون مع هذه النظم.

**المطلب الثالث : علاقة نظام المعلومات بأداء التدقيق الداخلي بمؤسسة "متيجي"**

من خلال التريص واحتكاكي بسير العمل اكتشفنا أن المدقق يقوم بالمراجعة المخرجات التي تمت طباعتها مع الوثائق والمسندات المتوفرة كأدلة وصوات ، فواتير الإشارة هنا أنه يتم رقمنة الفواتير بواسطة الماسح الضوئي وهذا من أجل سهولة الحصول عليها عندما يطلبها المدقق أو عند الحاجة إليها من قبل موظفي المؤسسة وأيضا من أجل حفظها بالنظا وهذا لتفادي ضياعها ، وهذا أن المراجع يطالب المحاسب بتبرير تسجيل كل عملية محاسبية ، حيث من خلال ماسبق نجد أن المدقق يزال إلى حد الآن يعتمد الأساليب اليدوية كما لو كان الحاسوب غير موجود تماما إلا أنه قدمت له تسهيلات معتبرة تتمثل فيما يلي :

- سرعة الحصول على المعلومات : وهذا ما يوفر للمدقق الكثير من الوقت الذي كان يستغرقه في البحث عن هذه المعلومات عندما كان الحاسوب غير مستعمل ، كانت المعلومات مخزنة في مستندات ورقية تحفظ في الأرشيف.
  - وجود الحاسوب مكان المدقق : من تعزيز أدلتهم بأدلة أكثر تفصيلا في شكل أقراص مريئة ومضغوطة وكأدلة مطبوعة.
  - تسمح للمدقق من مراقبة المخزونات من الموارد الاولية والمنتوج النهائي ونصف المصنع كما تكمنه من معرفة مكونات المنتج النهائي
- ورغم الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وذات مصداقية ، إلا أنه قد يصادق المدقق وجود مخاطر تؤثر على عملية التدقيق الداخلي والتي يجب أن يأخذها في الحسبان والتي تتمثل فيما يلي :
- عدم التصميم الجيد للبرامج المستخدمة في المؤسسة
  - القيام بعمليات الغش والاختلاس ، كمحاولة إخفاء عجز أو اختلاس عن طريق إدخال بيانات غير صحيحة مما يشكل خطر على مصداقية المراجعة.
- والمدقق يمكن أن يكشف هذه المخاطر باعتماد على قدراته الشخصية ، أي أن يتوفر على تنوين في مجال الحاسوب للتمكن من الاطلاع على الملفات وفهم طريقة عمل مختلف البرامج.

#### الخلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والتدقيق الداخلية لمؤسسة متيجي وذلك بتطبيق المنهجية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري ، ويتعلق الأمر بتقديم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وعلاقته بوظيفة التدقيق الداخلي ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية تم الوصول إلى الأهمية البالغة لكل من المتغيرين السابقين في جميع أقسام المؤسسة عموماً وقسم التدقيق الداخلي خصوصاً. حيث مما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق جملة من غايات ، ولتأكد من أنه يعكس فعلاً واقع الأحداث الاقتصادية في المؤسسة فغنه يتطلب قيام بعملية مهمة ألا وهي التدقيق الداخلي.

الخاتمة

العامّة



إن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. إن جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاضلة بين البدائل المتاحة والمقبولة لاختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية كما تعتمد بشكل أساسي على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية، حتى في الأخير تعبر جودة المخرجات على جودة المدخلات ونجاح النظام المحاسبي الذي يعبر عن المحرك الأساسي للدورة المحاسبية (إدخال-معالجة-إخراج).

جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية وحتى الثقافية والتي تعكس طبيعة أحداث وعمليات المؤسسة التي تعمل في ظل تلك الظروف البيئية، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية.

في بعض الحالات التقارير المالية الأساسية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مختلف الأطراف المعتمد عليها في اتخاذ القرار، الأمر الذي يدفع بالكثير من المؤسسات إلى ضرورة إعداد تقارير مالية إضافية إلى جانب تلك التقارير المالية الأساسية والتي تعتبر مساعدة في عملية تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات ومعالجة وعرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودتها لإنجاز عملية اتخاذ القرار.

ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في التقارير المالية مما يمكنه من التحقق منه.

أهمية قيام المؤسسات بالتحديث المستمر ونشر معلومات محاسبية وخطط مستقبلية للمؤسسة بما يفيد على التنبؤ وتقييم خططها الإستراتيجية مع مراعاة الوضع التنافسي للمؤسسة.

من متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبي توفير عوامل الملائمة والثقة والمصدقية في المعلومات والبيانات التي تم تجميعها بغرض معالجتها والحصول على مخرجات ملائمة لإتمام عملية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب.

الاستمرارية في تحديد حاجة المؤسسة للتقارير المالية واستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنجاز عملية اتخاذ القرار اعتمادا على الجودة والفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في استخدام نظام المعلومات المحاسبي.

أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والإدارة بصفة خاصة، وبالتالي السعي إلى تطوير الوسائل والإمكانات المستخدمة في المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف الأساسية

التوصيات:

1. على المؤسسة الحرص من تلاعبات المستخدمين في جودة التقارير المالية سواء كانت هذه التلاعبات مقصودة أو من تجاهل مستخدمي المصالح المحاسبية في تجميع وتبويب المعلومات المدخلة للنظام بغرض معالجتها.
2. يجب على المؤسسة توفير كل من الأمان والموثوقية حيث لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين النظام المعلوماتي المحاسبي للمؤسسة وموقعها الإلكتروني بصفة خاصة ووسائل الاتصال والتواصل مع المحيط الخارجي بصفة عامة.
3. ضبط سياسات واجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد على المؤسسة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا حتى لا يكون هناك انحياز.
4. ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع المستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بغرض تجديد النظام المحاسبي بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص يعمل على منح المستخدمين الأساسيين لشهادات علمية وعملية ومزاولة المهنة وترقيتهم لتحفيزهم.
5. ضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة وصياغتها بشكل يتلاءم مع التطورات الحادثة في مجال التسيير وإدارة الأعمال وبيئة التجارة الإلكترونية.
6. اقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى والتطورات التكنولوجية بشكل عام.
7. ضرورة ملائمة التقارير المالية لاستخدامات نظام المعلومات المحاسبي بغرض إعادة إدخالها بغرض المعالجة بشكل يتلاءم ومتطلبات المؤسسة في الوظائف الموكلة لها وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

## المراجع باللغة العربية

### • الكتب

- عصام فهد العريبي، زياد احمد الزغي، نظم المعلومات المحاسبية أمدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2007 ،
- سعيد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص
- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009.
- قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة الحدياء، العراق، 2003
- أحمد لعماري، "طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، العدد 01، 2001
- عوض منصور ومحمد أبو النور ، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر ، ط 2 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن
- قاسم محمد الهبيتي ، زياد ألسكي ، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة حدياء العراق ، 2003
- ايفرام نوربان، نظم دعم الإدارة - نظم دعم القرارات ونظم الخبر، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ - السعودية
- أبو الفتوح علي فضالة : اساسيات المحاسبة المالية والتكاليف والمراجعة ، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع- القاهرة - السنة 2005 ،
- محمد يوسف الحفناوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل النشر، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000
- احمد حلبي جمعة وعطا الله خليل، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد ولعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورا في التنمية الاقتصادية، جامعة التنمية - عمان - أيار 2012
- روب سميث ومارك سبير ومارك تومسون، مرشد الأذكياء الكامل للتجارة الالكترونية The complete smart guide to e-commerce، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر ولتوزع - القاهرة 2011
- روبرت سنبيتر وتوبي فلت ، الدليل الشامل إلى التجارة الإلكترونية ، ترجمة أمين الأيوبي ، مرجع السابق ذكره ، بيروت ، 2011
- حازم الالوسي ، مرجعة الحسابات باستعمال الحاسوب ومن المعلومات ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارة ومالية، المعرفة المعلوماتية والإداير الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان ، نيسان 2012
- نعيم عبود نجم، الأبعاد الايجابية والسلبية لتأثير الانترنت على الاستراتيجية في شوكات الأعمال، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في

## التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة ، عمان ، أيار 2012

### ● الرسائل جامعية :

- معمري إلياس، نظام المعلومات كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير دولي إستراتيجي ،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014
- عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2007
- أكرم يحيى علي شامي ، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2009
- محمد بن جاب الله ، دك ومكانة نظام المعلومات في تحسس مبيعات المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017
- عليوات سالمة، شلوش فاطمة، نظام المعلومات في اتخاذ القرارات بالمؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلفي محمد ، البوير، 2014.
- بسام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006
- برهان صبا الحلو ، اثر إستخدام نظام وتكنولوجيا المعلومات علاوة الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 3000
- حمادي علي ، أثر الجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مقدمة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد حيزر بسكرة ، 2010
- محمد احمد محمد اسياتي، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب ، تجارة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2008

• المراجع باللغة اللاتينية :

- Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002
- Edlington Sara, **Marketing Your Business on the Internet, A practical Step-by-Step Guide for all Business Owners and Managers**, 2nd. Edition, Internet Handbooks, A Division of International Briefings Ltd. UK, 2001

ملخص:

إن الهدف الأساسي من معالجة هذا الموضوع هو محاولة تقديم إطار نظري يحدد ويعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي وكذا تسيير المؤسسة الاقتصادية ، مركزين في هذه الدراسة على الربط بين هذين المتغيرين نظام المعلومات المحاسبي وتسيير المؤسسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد حاولنا إسقاط مختلف المفاهيم السابقة على مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة بمستغانم. ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة أن لنظام المعلومات المحاسبية دور فعال في تسيير هذه المؤسسة من خلال دعمه لوظيفة التخطيط والرقابة واتخاذ القرار بفضل المعلومات التي يقدمها هذا النظام.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة ، التسيير ، نظام المعلومات المحاسبي

**Résumé :**

L'objectif principale de ce travail de recherche est de présenter un cadre théorique qui englobe et définit les différents concepts en relation avec le système d'information de comptabilité ainsi que la gestion d'entreprise, se focalisant dans cette étude sur la mise en relation entre ces deux variables pour apporter des réponses à la problématique.

En ce qui concerne le cadre pratique de notre travail, on a essayé d'appliquer les concepts cités ci-dessus sur le terrain des grandes usines DAHRA à Mostaganem, là où on a déduit que le système d'information a un rôle primordial dans la gestion de cette entreprise de par le support qu'il apporte à la tâche de planification et de surveillance, ainsi que la prise de décision grâce aux informations qu'offre ce système.

**Les mots clés :**

L'entreprise, la gestion, le système d'information de comptabilité.